الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر

تخصص: دولة ومؤسسات

النظام القانوني لحرية التنقل في التشريع الجزائري

من تقديم الطالبتين:

- عرجي يسرا
- بلغادير حكيمة

تحت إشراف الأستاذة:

د - بورياح فايزة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	المؤسسة الأصلية	الصفة
د/عمر زرقط	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
د/فايزة بورياح	جامعة يحي فارس بالمدية	مشرفة و مقررة
د/بشيرة صفرة	جامعة يحي فارس بالمدية	عضوة مناقشة

السنة الدراسية 2024/2023

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي يسر لنا ووفقنا على اتمام هذا البحث

نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة التي لم تبخل علينا بما أفاض عليها من علم ومعرفة بتوجيهاتها إلى غاية اتمام هذا البحث.

نشكر لجنة المناقشة الذين تشرفنا بهم لمناقشة هذه المذكرة

و شكرا جميعا للذين شاركونا فرحتنا

الإهـــــــــداء

"مـــن قـــــال أنـــا لـــها نـــالـــــــها"

لم تكن الرحلة قصيرة ولم يكن الحلم بعيد لكني فعلتها ونلتها

إلى الملكة وملاكي الطاهر وقوتي بعد الله داعمتي الأولى والأبدية "أمي الغالية" أهديك هذا الإنجاز فنجاحي هو نجاحك ممتنة لأن الله قد اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند وعوض حفظك الله و أطال فعمرك.

إلى من دعمتني بلا حدود وأعطتني بلا مقابل من مدت يدها دون كلل ولا ملل وقت ضعفي و آمنت بقدراتي و كانت أمان أيامي و من تذكرني بقوتي و تقف خلفي كظلي "أختي وردة".

إلى رفيق الروح وسعادتي في هذه الحياة سندي، أماني ومأمني "إلياس" أدامك الله في حياتي.

إلى الطيبة الحنونة من وقفت بجانبي طيلة مسيرتي الدراسية وشجعتني وكانت أما ثانية "أختي فتحية" وزوجها "صالح" وأميرة وفرحة بيتنا المدللة بنت أختي "رؤيا".

إلى أخي "زينو" مدلل البيت حفظه الله وسدد خطاه .

إلى مؤنستي وبهجتي ورفيقة مشواري "شهرزاد".

إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في هذا العمل صديقتي "حكيمة".

كما لا أنسى مرشدي الذي كان له فضل في انجاز عملي هذا زوج أختي المستقبلي "منير".

وفي الختام إهداء إلى التي لم و لن تقبل يوما إلا أن تكون في الصفوف الأولى إلى "نفسي أولا وأخيرا"

يســــــــــــرا

إهـــــداء

"بسم خالقي ومُسير أموري عصمت أمري، لك كل الحمد والامتنان "

أهدي هذا النجاح لنفسي أولا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة، دمتم لي سندا لا عمر له.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم بعد فضل الله ما أنا فيه يعود إلى ـ أبي ـ الرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه ... أبي عزيزي

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني، إلى بسمة

الحياة وسر الوجود.

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

هي الأم والأخت والصديقة، داعمي الأول ووجهتي التي أستمد منها القوة...

ـ أمي حبيبتي ـ

إلى مصدر قوتي، الداعمين الساندين، أرضي الصلبة و جداري المتين ، إلى من راهنوا على نجاتي .. و يذكروني بمدى قوتي و استطاعتي، الذين لا يحبطوني و يؤمنوا بشجاعتي مهما ضعفت و ارتخيت واقفين خلفي ... مثل ظلا مهما كثرت تخبطاتي، إلى من بذلوا جهدا ليكونوا عونا و سندا ,إلى الشموع التي تنير طريقي : أحبائي " محمد ، بلال ،سمير، مصطفى " .

و إلى توائمي، إلى عزيزتاي: أمينة، نوال.

لا أنسى من لهم شكر الوقوف جانبي طيلة سنوات جامعتي، الى من أخلفوا حياتهم وجاؤوا ورائي سندا، إلى من ساعدني وهون الطريق، ولكل من كان كتفا لي ...

رفقاء الروح الذين شاركوني خطوات هذا الطريق،

إلى من شجعتني على المثابرة أختي :شهيناز ، إلى من أكملت معها المسيرة رفيقتي: يسرا ، و إلى كل أحبتي صديقاتي ، و من حقا هونت طريقي وئام ، ممتنة لكم .

لله الشكر كله أن وفقني لهذه اللحظة، فالحمد لله يا رب العالمين و الصلاة و السلام على نبيه الكريم

حكيمة

مقدمـــــــــة

مـــقـــدمـــة

إن الله تعالى كرم الإنسان و ميزه بالعقل و كفل له بعض الحقوق و الحريات بمفهومها الواسع بحيث يكون آمنا على نفسه و ماله و أهله على أن لا يستعملها في الاعتداء على حقوق الآخرين، كما يعتبر موضوع الحريات العامة من الموضوعات ذات الأهمية القصوى في الحياة اليومية للفرد و الجماعة من جهة، كذلك تماسك و استمرارية الحياة الاجتماعية و ازدهارها في الدولة كتنظيم اجتماعي من جهة أخرى، حيث أصبحت تلعب دورا أساسيا في تجسيد و بناء دولة الحق و القانون و كذا تكريس مبادئ الديمقراطية و حقوق الانسان، هذا ما أدى بالمشرع الجزائري للاهتمام بها و إعطاء عناية كافية لها بحيث تضمنتها كل الدساتير المتعاقبة و اقرت لها حماية و ضمانات متنوعة فخصص لها المؤسس الدستوري فصلا كاملا ضمن الباب الأول من التعديل الدستوري لعام 2020 الذي أدخل عليها تعديلات و إضافات جديدة و هذا بغية ترقية هذه الحقوق و الحريات العامة من أجل تعزيز الديمقراطية ، ولعل من أهم الحقوق و الحريات التي شملها هذا التعديل هو الحق في التنقل .

و تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة في:

- أنه يتناول الحرية التي تتفرع عنها باقي الحريات العامة الأخرى إذ تبقى ممارسة هذه الأخيرة متعلقة بها.

- أنه يتناول التنظيم القانوني لبعض مجالات ممارستها.

- يتعلق بتنظيم حرية مغادرة المواطنين التراب الوطني و الدخول إليه حيث أن هذه الحرية العامة محل اهتمام جميع الأفراد.

- حرية التنقل لا تقتصر على المواطنين فحسب بل تشمل الأجانب أيضا

- كما تكمن أهمية هذا الموضوع كونه يتناول كيفية حماية المشرع الجزائري لحرية التنقل و معرفة الضمانات الدستورية و التشريعية لها.

و قد دفعنا لاختيار هذا الموضوع العديد من الأسباب يمكن أن نجملها في أسباب موضوعية و أخرى شخصية كالاتي:

فبخصوص الأسباب الشخصية يمكننا القول بأنها تتمثل في :

- الميل الشخصي لتناول الموضوع .
- احترام حقوق و حريات الآخرين.
- تثقيف الأشخاص بحرياتهم و حقوقهم.

أما الأسباب الموضوعية فيمكن إجمالها فيما يلي :

- الرغبة في إثراء موضوع الدراسة بتحيينها وفق النصوص القانونية الحديثة.

- معرفة مدى التزام الدولة الجزائرية بما جاء في المواثيق الدولية من خلال دستورها وتشريعها العادي و الفرعي حول موضوع حرية التنقل و الإقامة.

- البحث في موضوع تقييد حق التنقل في ظل جائحة كورونا.

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- محاولة الإسهام في إجلاء الغموض الذي يلتف حول هذا الموضوع و تعريف المواطن بحقوقه و حرياته حيث لا يمكن تقييدها دون ضوابط معينة مسبقا.

- اثراء المكتبة قصد تطوير معارف الطلبة لاسيما طلبة الحقوق.

بمناسبة هذه الدراسة وقفنا على دراسات سابقة لها علاقة بالموضوع تمثلت في:

- أمقران الطيبي، حرية التنقل في النظام القانوني الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر01، كلية الحقوق، 2016، تطرقت هذه الأطروحة إلى الإعتراف النسبي لحرية التنقل، و تعدد الإجراءات الماسة بها، و سلطان الدولة على الأجانب.

- إلياس بوزيت ، حرية التنقل في التشريع الجزائري بين الاطلاق و التقييد، رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة01، 2016، حيث تطرق إلى نسبية الحرية بين الاطلاق و التقييد.

أما في موضوعنا تطرقنا إلى مكانة حرية التنقل في الدساتير التي توالت على الجزائر و الاستثناءات الواردة على حرية التنقل .

بقدر ما أدى التطور التقني إلى تسهيل ممارسة الأفراد لحريتهم في التنقل داخل الوطن و خارجه بقدر ما أدى ذلك إلى تعدد مجالات تدخل الدولة لضبط ممارسة المواطنين لها، و حق الفرد في أن يتمتع بحريته في التنقل، يقابله دائما حق الدولة في تنظيمه بما يحفظ النظام العام بوجه عام و يزداد تدخل الدولة شدة و ضبطا لهذه الحرية خصوصا مع الأجانب حماية لمصالحها و أمنها، لذلك قد تكون هذه الحرية أحد أكثر الحريات خضوعا للضبط في مناسبات متعددة في الظروف العادية و الاستثنائية، وعليه فإن الإشكالية التي يمكن طرحها هي: **إلى اي مدى نظم المشرع الجزائري حرية التنقل ؟**

و من خلال هذه الإشكالية سنحاول الاجابة على بعض التساؤلات منها:

-كيف يمارس الفرد حرية التنقل؟

-ماهي الاستثناءات الواردة على هذا الحق؟

و قد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية منها المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الواقع و الظاهرة المدروسة و تصويرها كميا و اخضاعها للدراسة الدقيقة من خلال الجمع و البحث عن المعلومات المتعلقة بالحق في التنقل بصفة عامة و التشريع الجزائري بصفة خاصة و توظيفها بما يتناسب مع موضوع الدراسة.

و المنهج التحليلي حيث يقوم هذا المنهج على الشرح الوافي لكافة المعلومات من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم حرية التنقل في التشريع الجزائري و مدى تناسب هذا التنظيم مع ما تقتضيه النصوص و المواثيق الدولية.

و للإجابة على الاشكالية السابقة حاولنا معالجة الموضوع وفق خطة مكونة من فصلين، خصصنا الفصل الأول للإطار المفاهيمي للحق في حرية التنقل الذي قسمناه الى مبحثين خصصنا المبحث الاول لماهية الحق في حرية التنقل، أما المبحث الثاني فخصصناه لشروط وصور حرية التنقل.

أما الفصل الثاني فخصصناه للإطار القانوني لحرية التنقل الذي قسمناه بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول متعلق بالطبيعة القانونية لحرية التنقل، أما المبحث الثاني فخصصناه لضمانات التنقل في التشريع الجزائري.

الفصل الأول
الاطار المفاهيمي لحرية التنقل

الفصل الاول: الإطار المفاهيمي لحرية التنقل

الحق في حرية التنقل هو الحق الذي يمكن الفرد من الانتقال داخل أو خارج دولته بحرية ودون قيود غير مشروعة أو تعسفية، هذا الحق مكفول في العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، كما أنه مدرج في الدساتير الوطنية للعديد من الدول مثل الجزائر و مصر و فرنسا والولايات المتحدة، هذا الحق يهدف إلى تعزيز كرامة الإنسان وحريته وتنميته ويتيح له ممارسة حقوقه وواجباته الأخرى مثل الحق في العمل والتعليم والصحة والمشاركة السياسية، كما أنه يساهم في تعزيز التنوع الثقافي والتبادل العلمي والتعاون الدولي.

و في هذا الإطار سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين الأول نتناول فيه ماهية الحق في حرية التنقل الذي نقسمه بدوره إلى مطلبين نخصص المطلب الأول لمفهوم الحق في حرية التنقل و المطلب الثاني لتصنيف حرية التنقل و خصائصها أما المبحث الثاني فنتناول فيه شروط و صور حرية التنقل نخصص المطلب الأول لشروط حرية التنقل و المطلب الثاني لصور حرية التنقل.

المبحث الأول: ماهية الحق في حرية التنقل

تعتبر حرية التنقل من الحريات الشخصية التي تكفلت المواثيق الدولية و القوانين الوطنية بتعزيزها و حمايتها، ذلك أنها حقوق مطلقة يمكن الاحتجاج بها في مواجهة الناس كافة و على المجتمع احترامها ويتمتع الأفراد بهذه الحقوق على قدم المساواة، و من بين هده الحقوق حرية التنقل و الإقامة.

المطلب الأول: مفهوم الحق في حرية التنقل

حرية التنقل حق من حقوق الإنسان المحمية بواسطة الصكوك الدولية و الإقليمية المختلفة و أغلب الدساتير الوطنية.

للتعرف على حقيقة ماهية حرية تنقل الأشخاص، يتطلب منا الأمر بداية في الفرع الأول إلى تعريف الحرية و في الفرع الثاني خصصناه إلى تعريف حرية التنقل .

الفرع الأول: تعريف الحرية

تتحكم عدة متغيرات دولية في تحديد نظرة أي دولة إلى موضوع حرية الإنسان كما أن هذه المتغيرات هي أهم العوامل التي كانت وراء تبني بعض الدول والشعوب لمفاهيم جديدة لحرية الإنسان، حيث خرجت من المفاهيم الوطنية الضيقة إلى مفاهيم ذات بعد شامل لجميع جوانب حياة الإنسان، وعند إلقاء نظرة سريعة على مختلف الأنظمة القانونية للدول وكذلك أنماط الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، يتجلى بكل وضوح اختلاف مفهوم الحرية من دولة إلى أخرى حسب الظروف والمتغيرات الدولية التي مرت بها ، فنظرة الدول الأوروبية تختلف عن نظرة الدول الأمريكية و الإفريقية والعربية الإسلامية.[1]

[1]- الطاهر زخمي ، حرية الانسان في ظل المتغيرات الدولية : دراسة على ضوء احكام القانون الدولي لحقوق الانسان ،المجلة الدولية للقانون ، دار جامعة حمد بن خلف للنشر ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2016 ، ص3.

إن حرية الإنسان في الفقه الإسلامي ناشئة عما وهبه الله وأعطاه من علم وإرادة وقدرة، ذلك أن تكليف الله عباده ومجازاتهم على أعمالهم مترتب على ذلك أيضا، فسقوط الاختيار يسقط العقوبة[1]الآيات التي تقرر حرية الإنسان كثيرة جدا منها قول الله عز وجل**((مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰم لِّلۡعَبِيدِ)).**[2]

من جهة أخرى ارتبط مفهوم حرية الإنسان في التراث العربي الإسلامي أيضا بنظام الرق بحيث أن الإنسان يكون حرا ما دام ليس عبدا لغيره، والملاحظ أن حرية الإنسان في الإسلام لا يمكن أن يطلق عليها وصف الحرية المدنية بمنظور الواقع الحالي، إنما هي الحرية الإنسانية التي تتجاوز قيمة الفرد المادية في نطاق المجتمع لتشمل قيما معنوية تلعب الدور الحاسم في تحرير الإنسان الحرية التامة. وعليه فإن الخاصية المميزة لتجربة الإسلام مع الحق في الحرية تكمن في كونه ذات طابع فردي وجماعي في آن واحد فالحق حسب هذا المفهوم هو حق فرد في المجتمع وليس حق فرد في مواجهة المجتمع، وهذه إحدى نقاط الاختلاف بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي المستند على الليبرالية الفردية.[3]

أما عن النظرة الغربية الأوروبية لحرية الإنسان فقد قررت للأفراد حريات مختلفة وفي مقدمتها الحرية الشخصية وأهم عناصرها حق الأمن وحرية الملكية وحرية الرأي وحرية العقيدة، والتي يطلق عليها أيضا اسم الحريات المدنية وتختلف بدورها عن الحريات السياسية التي تخول للفرد المشاركة في تسيير شؤون الحكم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وقد كانت مفاهيم الحرية التي جاء بها فقهاء القانون في فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية انعكاسا واضحا لنصوص الإعلان الفرنسي الصادر عام 1789.

ويعرفها مونتسكيو**(Montesquie)** الحرية بأنها الحق فيما يسمح به القانون والمواطن الذي يبيح لنفسه ما لم يبحه له القانون لن يتمتع بحريته لأن باقي المواطنين سيكون لهم نفس القوة، اما موريس هوريو **(Maurice Hauriou)** فيعرفها بأنها مجموعة الحقوق المعترف بها والتي تعتبر أساسية عند

---

[1]-منير حميد البياتي، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدول القانونيةّ دراسة دستور شرعية وقانونية مقارنة، ط4، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص111.

[2]-سورة فصلت / الآية 46.

[3]-محمد سعيد مجدوب، النظرة العامة لحقوق الانسان تطور الحقوق والحريات العامة والاليات القانونية لحمايتها، ط 1 ،المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس لبنان ،2014، ص 60.

مستوى حضاري معين بما يلقي على الدولة واجب حمايتها حماية قانونية خاصة وضمان عدم التعرض لها وبيان وسائل حمايتها. [1]

إن مفهوم حرية الإنسان وفقا للتصور الأوروبي و الغربي عموما ولد في مجال الفكر القانوني والسياسي ابتداء من القرن السابع عشر في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان ذلك استجابة لجملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية حيث أدت كتابات عدد من الفلاسفة و فقهاء القانون مثل هوقو كروتيوسHugo Grotious،جون لوكJohn Locke... إلى ظهور نظرة جديدة لطبيعة حرية الانسان وهي النظرة التي قادت إلى المسلمات الأساسية في إعلان الاستقلال وفي إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، والتي تقول خلق الناس جميعا متساوين مزودين بحقوق لا يمكن إنكارها من بينها حق الحياة والحرية وحق السعي لتحقيق السعادة ، وإذا كان القرنان السابع عشر والثامن عشر يمثلان المرحلة التاريخية التي شهدت صياغة وبلورة مفهوم حرية الإنسان فإن القرن العشرين شهد بسطا لنطاق هذا المفهوم وتأسيسه في مجموعة من الوثائق الدولية على رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وقد أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 إلى مصدر حرية الإنسان فهي حرية أصلية ترتبط بكينونة الإنسان حيث نصت المادة الأولى منه على أنه " يولد جميع الناس أحرار متساوين في الكرامة والحقوق، و هم قد وهبوا العقل و الوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء"، وقد نص في المادة الثالثة منه على أنه " لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه".[2]

يفهم من هذا النص أن تمكين الإنسان من حريته له ارتباط بجوانب عدة، ذلك أن كل حق من حقوق الإنسان يتضمن جانبا من الحرية يجب على الدولة ضمان ممارسته هذه الحقوق بكل حرية بشرط عدم الاعتداء على حرية الغير وتشمل هذه الحرية الحياة الشخصية وتحريم العبودية وممارسة الشعائر الدينية وحرية الرأي والتعبير والتجمع وحرية التنقل والسفر.

ومن هذا نستخلص أن مفهوم حرية الإنسان في النطاق الاعتباري التشريعي أنها مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها الشخص الحر بشكل طبيعي أو تعاقدي، بحيث يكون له الحق في العمل بها من جهة ويكون الآخرين ملزمين برعايتها ومن هذا المنطلق تتكون حرية الإنسان من عنصرين وهما الحق والواجب ، فالحق متعلق بالفرد في حين يتعلق الواجب بالغير وتجدر الإشارة إلى إن تفسير الحرية

---

[1]-نادية خلفة، اليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية دراسة بعض الحقوق السياسية ،اطروحة دكتوراه في العلوم القانونية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ،2010 ، ص15.

[2]-المادة الأولى و الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217ألف د-3 المؤرخ في 1948.

بالحق أمر لازم كون الحرية بمختلف تجلياتها تستبطن نوعا من الحق لصاحب الحرية والشيء الملاحظ في الوقت الراهن تأثر حرية الانسان بجملة من المتغيرات الدولية .

الفرع الثاني: تعريف الحرية في التنقل

يقصد بهذه الحرية أن يكون لكل فرد حق الانتقال من مكان إلى آخر سواء داخل الدولة الواحدة أو من دولة إلى أخرى غير خاضع في ذلك لأي مانع أو قيد إلا ما يفرضه القانون، وعرفها البعض بأنها إمكانية الفرد لتغيير مكانه وفقا لمشيئته والذهاب والمجيء داخل بلده حيث يشاء والخروج منه والعودة إليه دون أن تحده عوائق وذلك لقضاء ما يحتاجه في حياته الخاصة والعامة، وقد أسماها بعض المعاصرين بحرية الحركة أو حرية الذهاب والإياب بينما أطلق عليها آخرون اسم " حرية الغدو والرواح".[1]

و قد ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص في المادة 13 منه على حرية التنقل:

1- لكلِّ فرد حرّية التنقُّل و اختيار محلِّ إقامته داخل حدود كل دولة.
2- يحق لكل فرد ان يغادر أيِّ بلاد، بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه.[2]

كما جاء في الميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب الإفريقية الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمر القمة الإفريقية الثامن عشر والمنعقد نيروبي من 24 الى 27 يونيو عام 1981 ودخل هذا الميثاق حيز التنفيذ في 21 أكتوبر 1986 أنه قد نصت المادة الثانية عشرة منه عن حرية التنقل على النحو التالي:

1- لكل شخص الحق في التنقل بحرية واختيار إقامته داخل دولة ما شريطة الالتزام بأحكام القانون.
2- لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، كما أنله الحق في العودة إلى بلده ولا يخضع هذا الحقل أي قيود إلا إذا نص عليها القانون وكان ضرورية لحماية الأمن القومي، او النظام العام، الصحة أو الأخلاق العامة.[3]

---

[1]- خالد هلال شعبان مراد محمد ، حرية التنقل وقيودها في ضوء المواثيق الدولية ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، جامعة الشارقة، 2017، ص 44 - 45 .
[2]- المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان1948.
[3]-المادة 12 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الإفريقية تمت إجارته من قبل الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي1981 و دخل حيز التنفيذ في 1986.

واستلهم الميثاق العربي لحقوق الإنسان ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذا إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام حيث جاء في الديباجة " ...واقرار الارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلام العالمي، وتأكيدا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة ... ومع الأخذ بعين الاعتبار إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام".[1]

ولقد تضمن الميثاق للفقرة الأولى من المادة السادسة و العشرون أحكاما خاصة بحرية الأشخاص: " لكل شخص يوجد بشكل قانوني على إقليم دولة طرف حرية التنقل واختيار مكان الإقامة في أي جهة من هذا الإقليم في حدود التشريعات النافذة".

أما عن حرية التنقل في القانون الجزائري فهي الحق الذي يمنحه الدستور الجزائري للمواطنين في السفر والإقامة والعمل في أي مكان داخل أو خارج الجزائر بحرية ودون قيود غير مشروعة أو تعسفية . هذا الحق مكفول في المادة 49 من الدستور الجزائري الذي تم تعديله في عام 2020 و ينص على أن:"يتمتع كل مواطن بحرية التنقل والإقامة في كل أنحاء التراب الوطني، وبحرية الدخول والخروج من التراب الوطني وبحرية الاختيار في مكان إقامته ومكان عمله، وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون".[2]

ويتضمن القانون الجزائري بعض الضمانات التشريعية لحماية حرية التنقل مثل قانون الجنسية الجزائرية وقانون الإقامة والحركة للأجانب في الجزائر وقانون الحالة الشخصية، كما يتضمن القانون الجزائري بعض القيود على حرية التنقل مثل قانون الحالة الطارئة وقانون الحجر الصحي وقانون الأمن الوطني.[3]

وفي حالة انتهاك حرية التنقل يجب أن تتوفر للمواطن وسائل الانتصاف القانونية والقضائية للحصول على الرد العادل والتعويض المناسب ويمكن للمواطن أيضاً اللجوء إلى الآليات الدولية لحماية

---

[1]-امقران طيبي ، حرية التنقل في النظام القانوني الجزائري ، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق ، تخصص القانون العام ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ،2015 ، ص 20.

[2]-فاطمة بن سنوسي ، حرية التنقل : دراسة تحليلية للمادة 49 من دستور 2020، جامعة الجزائر01، كلية الحقوق، المجلد35، العدد2، ، 2021 ،ص 278.

[3]-امقران طيبي ، مرجع سابق، ص 120.

حقوق الإنسان، مثل اللجنة الإنسانية للحقوق المدنية والسياسية أو المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إذا كانت الجزائر طرفاً في الاتفاقيات المعنية وأقرت بولايتها.

المطلب الثاني : تصنيف الحرية في التنقل و خصائصها

حرية التنقل تدخل في نطاق الجيل الأول من حقوق الانسان فهي من الحريات التقليدية التي أقرت لصالح الكائن الإنساني و هي تتسم بالعمومية بحيث أن جميع الأفراد يتمتعون بها دون تمييز بين المواطنين و الأجانب.

حيث سنقسم هذا المطلب إلى فرعين نخصص الفرع الأول لتصنيف حرية التنقل، أما الفرع الثاني فنخصصه لخصائص حرية التنقل.

الفرع الأول: تصنيف حرية التنقل

إن الحقوق والحريات العامة تعتبر من بين الركائز التي يقوم عليها النظام الديمقراطي في العصر الحالي حيث أن هذه الأخيرة تطورت بتطور الأزمان و الأذهان بسبب ثورة الشعوب على استبداد الحكام فالاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية و السلام في العالم الذي لا يكون إلا باعتراف وضمان شيء واحد هو الحقوق والحريات العامة.

حيث تعد الحريات العامة كلها حقوقا للإنسان بالرغم من وجود بعض الفروقات بين كلا المفهومين بينما يتعذر القول بأن حقوق الانسان كافة هي حريات عامة، فحقوق الإنسان تتجاوز النطاق الضيق للحريات العامة لتشمل آفاقا أكثر رحابة واتساعا يمتد ليشمل ما تفرضه الطبيعة الإنسانية، و في هذا الصدد اختلفت تصنيفات حرية التنقل من زاوية لأخرى.[1]

فهناك من يصنف حرية التنقل ضمن الحريات العامة بالنظر إلى الغرض منها في حين تصنف إلى الحريات الفردية بالنظر إلى أسلوب ممارستها، وقد يخضع تصنيفها إلى معايير وضوابط أخرى

[1]- شوقي مسعودي، الحماية الجنائية لحرية التنقل في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر ل.م.د ، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق ، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر،2020 ، ص 11.

منها ما اقترحه ريفيرو حيث صنفها ضمن الحريات البدنية[1]،وكذلك الحال بالنسبة لجورج بيردو أما العميد موريس هوريو فقد قال عنها بأنها حرية لصيقة بشخص بالإنسان بطبيعته[2]،وللإشارة فإن معظم الفقهاء في الوقت الراهن يميلون إلى إدراج حرية التنقل ضمن الحريات الفردية أو كما يطلق عليها تسمية الحريات المدنية ،أما في الفقه العربي فتصنف حرية التنقل تحت اسم الحقوق والحريات التقليدية بحيث تشتمل إلى جانب حريات أخرى مثل الحريات الشخصية وهذه الأخيرة منها حرية التنقل .

الفرع الثاني: خصائص حرية التنقل

تتمتع حرية التنقل بعدة خصائص أولهما التنقل حق وحرية أساسية وثانيها حرية التنقل محمية بموجب القانون.

أولا: التنقل حق وحرية أساسية

بداية ينبغي أن نشير أن مفهوم الحرية لا ينفصل عن مفهوم الحق، وإن اصطلاح الحريات الأساسية لا يمكن تفسيره على أنه مقصور على الحريات الأساسية دون الحقوق الأساسية وذات النظرة يؤكدها المستشارفاندرميرن (vandermearen) بقوله: أن مفهوم الحرية الأساسية من الاتساع بحيث يشمل أيضا الحقوق التي لا ينصرف إلى معنى الحريات بمعناها الدقيق، كالحق في اللجوء السياسي وهو ما عبر عنه مجلس الدولة الفرنسي في قضية hyacinthe بقوله أن مفهوم الحرية الأساسية لا ينفك يشمل الحق في اللجوء الذي يترتب عليه حق اللاجئ في طلب سريان نظام اللاجئين بشأنه مع ما يفضي إليه ذلك من ممارسة للحريات المعترف بها للرعايا الأجانب على الأراضي الفرنسية.[3]

ونجد بعض الدساتير الأجنبية قد اشارت الى اصطلاح الحقوق و الحريات الأساسية في صلب الدستور كما هو الشأن بالنسبة للدستور الألماني الذي أورد قائمة بالحقوق الأساسية في المواد من 1 إلى 20 بحيث تعتبر حقوقا أساسية ، الحقوق التي تهدف إلى حماية الفرد في مواجهة السلطة العامة أما الدستور الإيطالي فقد استخدم لتعبير حقوق الانسان غير قابلة للمساس بفتح المجال أمام القضاء

---

[1]- محمد يوسف علوان، ومحمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، ج1، ط1، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2009، ص.13

[2]- Maurice Hauriou , précis de droit constitutionnel, 3 éme éd, paris, 1929, p 146.

[3]- إلياس بوزيت، حرية تنقل الأشخاص في التشريع الجزائري بين الاطلاق والتقييد، رسالة ماجستير في القانون العام ، تخصص القانون الدولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر،2016، ص24-23.

الدستوري لإضفاء صفة الأساسية على الحقوق و الحريات الأخرى التي لم ترد في صلب الدستور، أو استخلصت ضمنا من التشريعات العادية.[1]

كذلك لا بد من التوضيح أنه لا توجد حرية واحدة، انما هناك عدة حريات عامة وهذه الأخيرة لا يتمتع بها الوطنيون فقط بل الأجانب أيضا إذ لديهم الحق في حرية التنقل والإقامة وغيرها من الحقوق الأخرى مع بعض الاستثناءات كعدم تقلد بعض المناصب السيادية وغيرها ويقصد بأنها حقوق أساسية.فيطلق البعض عليها بالحريات الأصلية باعتبارها هي الأولى في الظهور، وتعد لازمة لتحقق حقوق أخرى فلا يتقرر مثلا حرية الاجتماع أو التظاهر دون حرية التنقل وفي هذا السياق يقول هنري شو أن الحق يعتبر أساسيا إذا كان التمتع به ضروريا للتمتع بالحقوق الأخرى.[2]

إن الحريات العامة حقوق للفرد قبل الدولة و يكفلها الدستور والقانون وتمارس في مواجهة السلطة وفي اطارها فهي تفرض تدخل السلطة العامة اعترافا وضمانا لترتقي من مجرد حرية مجردة إلى حرية عامة ، وبهذا يعرفها ريفيرو على أنها الحقوق التي تعتبر بمجموعها في الدول المتحضرة بمثابة الحقوق الأساسية اللازمة لتطور الفرد و التي تتميز بنظام خاص من الحماية القانونية.[3]

ويضع الفقه الغربي ومنهم دوجي (Dougi)حرية التنقل ضمن الحريات السلبية أما موريس هوريو فيضعها ضمن الحريات الشخصية ، أما الفقه العربي فصنف حرية التنقل تحت اسم الحقوق و الحريات التقليدية بحيث تشمل أي جانب حريات أخرى الحريات الشخصية و هذه الأخيرة منها حرية التنقل.

ثانيا: حرية التنقل محمية بموجب القانون

إن جهر القوانين والتشريعات الوطنية في الدول عموما إنما يكمن في حماية الحقوق والحريات ولنأخذ مثلا القانون الدستوري والإداري اللذين يقوم موضوعهما وفي جانب كبير على تقرير حقوق

---

[1]-شريف يوسف خاطر، دور القضاء الإداري المستعجل في حماية الحريات الأساسية، دراسة تحليلية تطبيقية للمادة 521-2 تقنين القضاء الإداري الفرنسي مقارنة بالقانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص 51- 52.

[2]- جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق،ط1، ترجمة: علي مبارك عثمان، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ، 1998، ص53.

[3]-عمر الحفصي فرحاتي، بدر الدين محمد الشبل، آدم بلقاسم فتحي، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان و حرياته الأساسية، دراسة أجهزة الحماية العالمية والإقليمية وإجراءاتها، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 35.

الأفراد وحرياتهم سواء في مواجهة السلطة العامة أو في مواجهة بعضهم البعض، وكذلك الحال بالنسبة إلى قوانين العقوبات التي تعني أكثر احكامها بإشباع حماية شاملة لحقوق الافراد وحرياتهم.[1]

وبالنسبة للإعلانات والتكتلات الدولية والإقليمية فهي الأخرى بمجرد أن تعلن الدولة قبولها بالتصديق أو بالانضمام فإن تلك المواثيق والاتفاقيات تصير جزءا لا يتجزأ من القانون الوطني، وهذا يتضمن حماية لحقوق الانسان وحرياته الأساسية بما فيها بطبيعة الحال حرية التنقل أو الذهاب والإياب لكن لا بد من لفت الانتباه حول مسالة الاعتراف بهذه الحقوق بموجب القوانين، هل مجرد الاعتراف بها يكسبها بصورة تلقائية صفة حرية أساسية وبالتالي وجوب حمايتها قضائيا؟.

لقد استقر القول لدى القضاء أنه لا يكفي أن تكون الحرية معترفا بها في الدستور أو التكتلات الدولية لتكون أساسية لأن العبرة ليس بوجود نص على الحرية في أي من مصادره التشريعية وإنما عن الصيغة التي جاء عليها، وما إذا كانت تكشف عن إمكانية المطالبة بها قضائيا.

المبحث الثاني :شروط وصور حرية التنقل

باستقراء المادة 49من التعديل الدستوري 2020التي تنص على" :يحق لكل مواطن أن يتمتع بحقوقه المدنية و السياسية وأن يختار بحرية موطن إقامته وأن ينتقل عبر التراب الوطني، وعليه فان لممارسة الحق في التنقل لا بد من توفر صفة المواطنة وكذا التمتع بالحقوق المدنية و السياسية."

و في هذا الإطار سنقسم هدا المبحث الى مطلبين المطلب الأول نتطرق فيه لشروط حرية التنقل ثم في المطلب الثاني سنتطرق لصور حرية التنقل.

المطلب الأول :شروط حرية التنقل

لممارسة الأفراد لحقهم في التنقل وفق التشريع الجزائري يشترط فيهم توافر بعض الشروط التي تطرقنا إليها في فرعين هما الأول شرط المواطنة و ثاني فخصصناه لشرط التمتع بالحقوق المدنية و السياسية.

[1] - شوقي مسعودي ، مرجع سابق، ص 16-15.

الفرع الأول :شرط المواطنة لممارسة الحق في التنقل

إن التمتع بالمواطنة شرط أساسي لممارسة حرية التنقل حسب ما أشارت اليه المادة 49هذه الأخيرة يقصد بها علاقة الفرد بدولته كما يحدده قانون تلك الدولة وما يترتب عن العلاقة من حقوق و واجبات.

فالمواطن هو ذلك الفرد الذي يعيش على تلك القطعة من الأرض و يتفاعل مع الأفراد الأخرين من خلال مؤسسات تشكل على أساسها الدولة،[1]وحقوق المواطن هي للشخص صاحب الجنسية الأصلية أو التي اكتسبها و ربما يكون التنصيص على المواطنة دالا على الضبط والتحديد في مجال حقوقي وقد اهتم العديد من المفكرين القدامى والمعاصرين بمفهوم المواطنة نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى ترقية الفرد والمجتمع خاصة وأنها تساهم في تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، وكذلك الدور الذي تلعبه على مستوى تقوية الرابط الاجتماعي بالإضافة إلى ترقية الحس المدني لدى الافراد من خلال احترام العيش المشترك واحترام القانون،[2] ويعني أن نكون مواطنا في مجتمع ما عددا من المفاهيم الأساسية:

أولا: الوضع القانون

أبسط معاني المواطنة أن تكون عضوا في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها، القانون يؤسس الدولة ويخلق المساواة بين مواطنيها ويرسى نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة وعادة ما تكون رابطة الجنسية معيارا أساسيا في تحديد من هو مواطن.[3]

ثانيا :المشاركة في الحياة العامة

ثاني معاني المواطنة يتمثل في المشاركة في الحياة العامة وعادة ما يشار إلى ذلك بالمواطنة الفعالة وتشمل مجالات كثيرة.[4]

---

[1] -علي محمد صلابي، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، ط1، 2014، ص 45.
[2] -منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 7.
[3]- سامح فوزي، المواطنة ، ط1، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، القاهرة،2007، ص 9.
[4]-المرجع نفسه ، ص 11.

ثالثا: العضوية السياسية

ثالث معاني المواطنة هو العضوية في مجتمع سياسي معين ، وهو ما يعادل الانتماء الوطني إلى دولة أو كيان سياسي بعينه يمس ذلك قضية سيكولوجية مهمة هي الشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه[1].

رابعا :الرفاهية الاجتماعية

يشمل رابع معاني المواطنة حق كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لتطوير وجود الحياة التي يعيش فيها و يتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطن[2].

خامسا :سلوك تعليمي

يشير خامس معاني المواطنة إلى الأنشطة التعليمية التي تساعد المواطنين على أن يكونوا مواطنين فاعلين مشاركين يتصرفون بمسؤولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة[3].

وما يستخلص من هذه الشروط أن المؤسس الدستوري اشترط التمتع بصفة المواطنة لممارسة حرية التنقل أي بمعنى المخالفة فإن حرية التنقل مقصورة على المواطنين دون غيرهم، وعلى خلاف ذلك فإن النصوص الدولية لم تشترط مثل هذا الشرط فحسب المادة 13من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمادة 12من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية جعلت حرية التنقل لكل فرد .

ولم تقتصر على فئة معينة أو على شخص معين وإنما هو حق للجميع كما أنه جاء في المادة 20 من الميثاق العربي لحقوق الانسان "لكل فرد مقيم على إقليم دولة حرية للانتقال واختيار مكان الإقامة في أي جهة من هذا الإقليم في حدود القانون".

الفرع الثاني :شرط التمتع بالحقوق المدنية والسياسية

يعد التمتع بالحقوق المدنية و السياسية شرطا ضروريا وأساسيا لممارسة حرية التنقل حسب نص المادة 49من التعديل الدستوري لعام2020.

---

[1]- سامح فوزي، مرجع سابق،ص15.
[2]- المرجع نفسه ، ص 19.
[3]-المرجع نفسه، ص 23.

أولا :الحقوق السياسية

تعتبر الحقوق السياسية هي الحقوق التي يقررها القانون للشخص باعتباره منتمي لبلد معين ويخول المساهمة في حكم تلك الدولة وإدارة شؤونها ومن أمثلة هذه الحقوق الحق في الانتخاب والترشح وتقلد الوظائف العامة في الدولة، وتسمى أيضا بالحقوق الدستورية تتقرر للفرد بفروع القانون العام خاصة القانون الإداري والقانون الدستوري. [1]

ثانيا :الحقوق المدنية

الحقوق المدنية هي الحقوق التي تثبت للفرد خارج النطاق السياسي ويستوي أن يكون الفرد مواطن أو أجنبي باعتبار أن هذه الحقوق لازمة لمباشرة الفرد لنشاطه ولا يستطيع الفرد الاستغناء على مزاولة هذه الحقوق ، ومن أمثلة هذه الحقوق الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية الحق في الخصوصية والحق في العمل والفكر وحرمة المسكن وميزة هذه الحقوق أنها غير قابلة للتنازل عنها.[2]

وما يلاحظ في هذه الحالة أيضا ومع اشتراط المؤسس الدستوري لهذا الشرط يكون قد خالف ما جاءت به النصوص الدولية التي لم تتضمن هذا الشرط ولم تقرنه بممارسة حرية التنقل كما هو الحال في المادة 13من الإعلان العالمي للحقوق المدنية و السياسية التي لم تتضمن مثل هذا الشرط، وأيضا المادة 12من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي أشارت إلى مجرد الوجود القانوني للفرد.

وبذلك يكون المؤسس الدستوري قد ضيق من ممارسة هذا الحق في حين أننا نلاحظ أنه لا يعقل حرمان الشخص الذي حكم عليه بعقوبات سالبة للحرية أو تكميلية مع وقف التنفيذ من حريته في التنقل وهذا ما سنوضحه لا حقا، ضف إلى ذلك تضييق المؤسس الدستوري من ممارسة حرية النقل وجعلها حكرا على المواطن المتمتع بالحقوق المدنية والسياسية متجاهلا أن إقليم الدولة لا يضم فقط المواطنين بل يتعداه إلى اشخاص آخرين أجانب متواجدين بصفة قانونية على إقليم الدولة ، فلا يعقل حرمان هؤلاء من التنقل وبالتالي من الإقامة.

---

[1] -غالب علي داودي، مدخل إلى علم القانون، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 232.

[2]-عبد الرزيق ديدوش،الحق في حرية التنقل اثناء الدعوى العمومية ، رسالة ماجستير ، فرع القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر1 ، 2014 ، ص33.

وكما رأينا اغفالا من المؤسس الدستوري الذي كان قد نظم تواجد الأجانب بموجب القانون رقم 08-11المؤرخ في 25/06/2008المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها، إذ حسب ما جاءت به المادة 24منه "ينتقل الأجنبي الذي يقيم في الجزائر بحرية في الإقليم الجزائري دون المساس بالسكينة العامة وذلك في اطار احترام أحكام هذا القانون وقوانين الجمهورية، ولم يفهم سبب توظيف المؤسس الدستوري لمصطلح المواطن بدل الفرد رغم أنه أصدر نصوصا قانونية تنظم هؤلاء كما أن المواطن في حد ذاته قد يتعرض لحكم قضائي يحرمه من بعض حقوقه المدنية والسياسية فهل يعقل حرمانه من حق التنقل؟ بالطبع لا فالعقوبة التكميلية التي يصدرها القاضي لا تحرم الشخص من حقه في التنقل. [1]

وهذا يقودنا إلى التعرض للحالات التي يقيد فيها حق الشخص في التنقل بصفة مؤقتة، كون أن حرية التنقل ليست مطلقة إذ قد يحدث ما يعيق ممارستها استثناء.

المطلب الثاني: صور حرية التنقل

تأخذ حرية التنقل صور متعددة تشكل هذه الصور أهم المرتكزات الأساسية التي يستند عليها حق التنقل ، و في هذا الاطار سنقسم هذا المطلب الى فرعين نخصص الاول لحرية الحركة واختيار مكان الاقامة، اما الفرع الثاني فنخصصه لحرية مغادرة البلد والعودة اليه.

الفرع الأول : حرية الحركة واختيار مكان الاقامة

يقصد بحرية الحركة واختيار مكان الإقامة حرية التنقل داخل إقليم الدولة الواحدة أي في نطاق اقليمها، أو يقصد بها حرية التنقل الداخلي في اطار الدولة الواحدة، أي في نطاقها الإقليمي بمعنى أن كل شخص يوجد في وضع قانوني داخل إقليم دولة ما له الحق في الحركة بكل حرية واختيار بكل حرية مكان اقامته، هذا المعنى يتناغم مع مفهوم المادة 14من الاتفاقية الأوربية لحقوق الانسان التي تمنع كل تمييز في حق كل شخص في الحركة والتنقل بكل حرية المنصوص عليه في المادة الثانية من البروتوكول الرابع الملحق بالاتفاقية حيث تنص على انه ":كل شخص يوجد في وضعية قانونية على إقليم دولة ما له الحق في الحركة والتنقل بكل حرية وفي اختيار بكل حرية مكان الإقامة، وعليه فان فرض الإقامة الجبرية او تحديد الإقامة او المنع من الإقامة تعد كلها قيود سلبية لحرية التنقل، وعليه فان

[1]- المادة 24 من القانون 08-11المتضمن شروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم بها، المؤرخ في 2008/06/25،الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 36.

اختيار الافراد مكان اقامتهم حق معترف به بطريقة مختلفة بين الوطنيين والأجانب، فالمقيمين بطريقة عادية وقانونية فوق إقليم الدولة الطرف هم وحدهم من يستفيد من حرية التنقل والإقامة، غير انه يمكن تحديد هذه الإقامة لأغراض النظام العام، وهذا وفق نظرة المحكمة الأوروبية.

ان عدم تحديد مكان معين للإقامة على وجه الالزام يعد أحد مرتكزات حرية التنقل وفرض الإقامة الاجبارية يعد قيدا سالبا لهذه الحرية ، فالفرد له حرية مطلقة في الإقامة بأي جزء من إقليم الدولة إلا إذا كانت هناك أسباب تسوغ الحرمان منها في جهة معينة شرط أن يكون الحرمان مؤقتا كما هو الشأن فيما يخص أوامر قاضي التحقيق فيما يخص تحديد مكان الإقامة في مكان معين ، أو حظر الإقامة في أماكن معينة لضرورات التحقيق كما هو الأمر بشأن الرقابة القضائية والمنصوص عليها في المواد 123و 125مكرر1من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري[1].

وعليه فإن الأصل هو الاطلاق، وهذا الاطلاق نصت عليه الدساتير وأقرت حق الأفراد في اختيار مكان إقامتهم وقد جاء في المادة 44من الدستور الجزائري لسنة 1996على :".... وأن يتنقل عبر التراب الوطني ...." ويقصد من ذلك حرية التنقل الداخلي في اطار الدولة الواحدة أي في نطاقها الإقليمي .

الفرع الثاني :حرية مغادرة البلد والعودة اليه

حق الدخول إلى التراب الوطني و الخروج منه مضمون للأفراد و مكفول قانونيا

أولا :حرية الخروج من الدولة

يعني هذا حرية الفرد في الخروج من الدولة بصفة مؤقتة وهو ما يسمى بحرية السفر أو الخروج دون العودة اليه وهو ما يسمى بالهجرة سواء كان هذا أو ذاك فإن الدستور قد جعلها حق طبيعيا للأفراد وفقا لنص المادة49الفقرة الثانية منه إذ تنص على أن: " لكل مواطن الحق في الدخول الى التراب الوطني والخروج منه".

[1]-إلياس بوزيت ، مرجع سابق ، ص 19-18.

ثانيا :حرية العودة اليه

إذا كان للأفراد حرية الخروج من الدولة سواء كان بشكل دائم او مؤقت فانه بالمقابل لهم حق العودة اليها، وعلى هذا الأساس جاءت الدساتير لتؤكد هذا الحق، المادة 44الفقرة الثانية من الدستور الجزائري و المادة 51 من الدستور المصري على أنه : "لا يجوز إبعاد مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليه" . [1]

الفرع الثالث :حرية التماس ملجأ من بلدان أخرى

ضمن القانون الدولي لحقوق الانسان الحق في طلب اللجوء إذا ما تعرض الانسان للاضطهاد والملاحقة داخل بلده فقد نصت المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان في الفقرة الأولى منه على انه: "لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصا من الاضطهاد"، بشرط ان لا تكون هذه الملاحقة ناشئة عن جريمة غير سياسية او عن اعمال تتناقض مع مقاصد الأمم المتحدة، حيث نصت الفقرة 2 من نفس المادة السابقة على انه : " لا يمكن التذرع بهذا الحق اذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية او عن اعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها" .

وبدورها نصت الفقرة 2 من المادة 12 من الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب على انه ":لكل شخص الحق عند اضطهاده في أن يسعى و يحصل على ملجأ في أي دولة أجنبية طبقا لقانون كل بلد وللاتفاقيات الدولية".

أما في الإسلام فقد أوجب الشرع الهجرة على كل مسلم تعرض للذل أو المهانة، أو خاف أن يفتن في دينه، و وصف الذين يتقاعسون عن الهجرة مع استطاعتهم لها بأنهم من الظالمين لأنفسهم ولم يستثن من ذلك إلا الفئة العاجزة فعلا عن الهجرة من كبار السن والنساء والولدان...، وهذا ما أكدته المادة 12 من اعلان حقوق الانسان في الإسلام والتي جاء فيها: .."وله إذا اضطهد حق اللجوء الى بلد آخر وعلى البلد الذي لجأ اليه أن يجيره حتى يبلغه مأمنه ما لم يكن سبب اللجوء اقتراف جريمة في نظر الشرع . [2]

---

[1]- شوقي مسعودي ، مرجع سابق ، ص 11.

[2]- موفق طيب شريف ،حرية التنقل وضوابطها الشرعية والقانونية، الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد 13، العدد15، 2018.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يتبين لنا أن حرية التنقل من الحريات الأساسية للإنسان، فقد وجدت بوجوده وترتبط به ارتباطا طبيعيا للإنسانية، فلطالما سعى للاستمتاع بها على مر العصور ، إذ تحتل مكانة بارزة بين باقي الحريات الأخرى و بتقييدها تشل الكثير منها.

ونظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها حرية التنقل فهي مكفولة على المستوى الداخلي والخارجي، اذ تجد سندها في الدساتير والقوانين والمبادئ العامة التي تحكم المجتمعات الديمقراطية ، بل وأبعد من ذلك فهي منصوص عليها في المواثيق الدولية و الإقليمية هذا السند الوثيق الذي يجعلها تتمتع بضمانات قوية حيال السلطة العامة بالإضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها مما يجعل هذه الأخيرة تخضع لقيود في تنظيمها وهذه الضمانات على اختلاف درجة فعاليتها تساهم في حمايتها وتجعل ممارستها مضمونة ومحمية من كل أشكال التجاوزات والخروقات التي يمكن أن يؤدي الى المساس بها و اهدارها، كما حرص الشارع الحكيم على حرية الفرد في التنقل بل وجعلها من مقاصد الشريعة الإسلامية لما لها من أثر و تأثر بباقي الحريات ، بل يمكن القول أن سائر الحريات الشخصية تدور حول حرية التنقل وجودا وعدما.

الفصل الثاني
الاطار القانوني لحرية التنقل

الفصل الثاني: الإطار القانوني لحرية التنقل

إن حقوق الإنسان تمثل حجر الزاوية لإقامة مجتمع حر و ديمقراطي و لهذا استقر ضمير القانون على وجوب احترام هذه الحقوق بما في ذلك حرية التنقل و الإقامة، و عليه فلا يجوز تقييد حرية أي شخص في التنقل أو اختيار مكان إقامته أو ايقافه او حجزه إلا للضرورة و وفق إجراءات قانونية صحيحة فإن كفالة القانون لحرية التنقل يترتب عنها كفالة مباشرة للحقوق و الحريات فتعد نقطة بداية للطريق الصحيح لبناء مجتمع حر ديمقراطي .

فالتشريع الجزائري ضمن هذا الحق لكل مواطن أراد التنقل من مكان لآخر داخل بلده، أو من بلده لآخر و العودة إليه أو أن يقيم بأي مكان من إقليم الجزائر متى شاء و كيف ما شاء دون قيود تمنعه من ممارسة هذا الحق إلا إذا تعارض مع حق غيره، كما نظم حركة الأجانب و دخولهم للجزائر وفق إجراءات قانونية .

و من جهة أخرى فهذا الحق ليس مطلقا أو غير قابل للتقييد بل يمكن للدولة أن تفرض بعض القيود عليه لحماية المصلحة العامة أو حقوق الآخرين، شريطة أن تكون هذه القيود مشروعة و ضرورية و متناسبة و غير تمييزية .

و في هذا الإطار قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث نتطرق في المبحث الأول إلى الطبيعة القانونية لحرية التنقل و المبحث الثاني على ضمانات هذا الحق في التشريع الجزائري .

المبحث الأول : الطبيعة القانونية لحرية التنقل

اهتمت كل الدساتير المتعاقبة على الجزائر على تنقل الأشخاص و حريتهم في استخدام هذا الحق، فكفلت حرية التنقل دستورا و قضاء و كفل أيضا تنظيم الحرية على أكمل وجه لإعطائها حقها الكامل سعيا إلى احترام حقوق الإنسان و عدم اضطرابها ، كذلك على أمل بناء جزائر جديدة تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية و المساواة و قائمة أيضا على شرعية القوانين فكفلت سلطة تهتم بتنظيم حرية التنقل .

على غرار هذا فقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين الأول نتطرق إلى موقف كلا من الفقه الدستوري و القضاء في حرية التنقل، أما المطلب الثاني نتطرق إلى السلطة المخول لها تنظيم حرية التنقل.

المطلب الأول: موقف الفقه الدستوري و القضاء من حرية التنقل

بما أن حرية التنقل هي حق مكفول دستورا و قضاء لذا احترمها الدستور في الكثير من الدول، و حرصت النظم القانونية على تقنينها .

فسنتعرف في هذا المطلب على موقف الفقه الدستوري في الفرع الأول و موقف القضاء نتطرق إليه في الفرع الثاني.

الفرع الأول : موقف الفقه الدستوري

يرى الفقه الدستوري أن حرية التنقل من الحقوق الشخصية الأساسية على اعتبار أن وجودها لازم لقيام حقوق و حريات أخرى[1] ، إذ يرون أنه لا قيمة لتقرير حق الإنتخاب إذا لم يتقرر إلى جانبه حق الفرد في التنقل أي عدم فرض قيود على تنقله أو منعه من ذلك كعدم جواز القبض عليه أو حبسه أو إبعاده بغير مسوغ قانوني ، فإذا تم تخويل جهة إدارية معينة سلطة مطلقة في منع الأفراد من التنقل لأي مكان آخر كأن تصدر أوامر بالقبض أو الحبس فإنها تستطيع أن تحرم خصومها من ممارسة حقوقهم الإنتخابية ، كما أن تقدير حق الأفراد في الصناعة أو التجارة لا قيمة له إذا لم يمكن الأفراد من ممارسة حقهم في التنقل .[2]

و كذلك يضيف جانب آخر من الفقه الدستوري أن الحق في حرية التنقل من الحريات النسبية أي التي ليست ذات صفة مطلقة، بل يخضع الافراد عند ممارستهم لحرية التنقل إلى عدة قيود تفرض في

---

[1]-مها علي احسان العزاوي، الحقوق و الحريات السياسة- دراسة مقارنة في الدساتير العربية والغربية،، دار الفكر و القانون و النشر و التوزيع، المنصورة، مصر، 2016 ،ص 59.

[2]- إلياس بوزيت، مرجع سابق، ص 27 .

إطار إحترام القوانين المرجعية في الدولة و حماية النظام العام و ذلك في مراعاة للحقوق و الحريات العامة ذاتها . [1]

الفرع الثاني : موقف القضاء

الأحكام القضائية أيضا حاولت تبيان طبيعة حرية التنقل فقد أقرت المادة 49 من الدستور الجزائري لعام 2020 " يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية و السياسية أن يختار بحرية موطن إقامته و أن يتنقل بحرية عبر التراب الوطني ".[2]

و كما أكدت المحكمة الإتحادية العليا الأمريكية أن حرية التنقل هي حق دستوري أصيل و يعد من الموروثات التي يعتز بها الشعب الأمريكي و هي أيضا حقا عزيزا على المواطن الامريكي[3] ، أما المجلس الدستوري الفرنسي فإنه عد هذا الحق من الحريات الشخصية و جعله يسمو على باقي الحقوق و الحريات، أما القضاء الإداري له أحكاما أخرى فمثلا مجلس الدولة الفرنسي قضى في أحد الأحكام بأن الحق في حرية التنقل هو من أهم الحقوق الأساسية و هو مظهر من مظاهر الحرية الفردية . [4]

---

[1]-مها علي احسان، مرجع سابق، ص 59 .

[2]-المادة 49 من التعديل الدستوري لسنة 2020 المؤرخ في 15 جمادى الأول 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020 ، الصادرة في الجريدة الرسمية، العدد 82 .

[3]- حمزة وهاب، الحماية الدستورية للحرية الشخصية خلال مرحلة الإستدلال و التحقيق في التشريع الجزائري ، ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر،2011، ص 30 .

[4]-المرجع نفسه ، ص 32.

المطلب الثاني : السلطة المخول لها تنظيم حرية التنقل

أعتبر مونتيسكيو(Montesquie) في كتابه "Esprit des lois" بأن السلطة تنقسم إلىثلاثة أنواع: السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و السلطة القضائية و حينما تندمج و تتداخل السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية يضيق مجال الحريات و الحقوق لأن من شأن تمركز السلطتين في مؤسسة واحدة و وضع قوانين جائرة تطبق على الشعب بشكل تعسفي تتنافى مع آماله و طموحاته و عدم إشراكه في المساهمة في تدبير الشأن العام و هو ما يؤدي إلى الإستبداد في ممارسة السلطة .[1]

إذا فحسب مونتسكيو فإن الحريات الأساسية هي مطلقة يتمتع بها جميع الأفراد أي شكل من أشكال التمييز بسبب اللون أو الدين أو الجنس، و بالتالي فإن كل ما يمس حقوق الإنسان هو أمر يتناقش مع القانون الطبيعي الذي يقوم على الحرية و المساواة و عدم التمييز بين الافراد، يرى أن الاستبداد و التعسف في استعمال السلطة هز مساس للحرية الذاتية للفرد و تحديد الاختصاصات الممنوحة للحاكم، و تخويل صلاحيات واسعة للسلطة التشريعية التي تنوب عن أفراد الشعب في مواجهة سلطات الحاكم .[2]

المؤسس الدستوري الجزائري تبنى مبدأ الفصل بين السلطات حيث نصت المادة 98 من الدستور الجزائري 1996 المعدل و المتمم : "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين و هما المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة و له سيادة في إعداد القانون و التصويت عليه "[3] إذن و طبقا لمبدأ الفصل بين السطات فإن السلطة التشريعية تتولى بحكم تخصصها الدستوري سن القواعد القانونية العامة ، و هذا أمر اقتضاه مبدأ السيادة الشعبية على أساس أن البرلمان هو ممثل الإرادة الشعبية صاحبة السيادة . كما نصت المادة 139من دستور2020:"يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور و ذلك في المجالات الآتية :

-حقوق الأشخاص و واجباتهم الأساسية ، لا سيما نظام الحريات العمومية ، و حماية الحريات الفردية و واجبات المواطنين ... "[4]

---

[1]- يوسف البحيري ، حقوق الإنسان ، المعايير الدولية و آليات الرقابة ،ط2، المطبعة و الوراقة الوطنية الداوديات ، مراكش، عام 2020 ، ص 25 .
[2]- المرجع نفسه ، ص 26 .
[3]- المادة 98 من الدستور الجزائري سنة 1996 ، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 ، المؤرخ في 07ديسمبر 1996 .
[4]- المادة 139 من التعديل الدستوري لعام 2020..

و على هذا الأساس تأخذ القاعدة القانونية التي يقررها البرلمان على مقتضى الإجراءات الدستورية مكانها إلى جانب القواعد الدستورية في سلم تدرج القواعد القانونية في الدولة ، متفوقة بذلك على ما يصدر من مراسيم و قرارات و التي هي من قبل التنظيم و التنفيذ .[1]

فتنظيم حرية التنقل أحالها المؤسس الدستوري إلى القانون و إن السلطة التشريعية تنحصر في تنظيم ممارسة هذه الحريات و يقف عند التنظيم الذي يسمح باستعمال كل فرد للحرية على النحو الذي لا يتعارض مع استخدام الآخرين أما إذا تدخل المشرع و صادر الحرية تماما أو فرض قيودا على ممارسة الحق تجعل استخداما شاقا على الناس فإنه بذلك يعد قد انتهك الدستور .[2]

و هكذا يمكن القول بأنه في ضوء فكرة "الإضرار بالمجتمع" يمكن للمشرع أن يتدخل في مجال الحقوق و الحريات العامة لتنظيمها و لكن سلطته التقديرية في هذا المجال تظل دائما محفوفة بالقدر الضار بالمجتمع من النشاط الإنساني الذي يقوم بحضره،و على سبيل المثال لا يمكن أن تكون حرية الإنسان في التنقل حرية من الحريات التي يتدخل المشرع لتنظيمها و لكن حين يترتب على تلك الحرية هروب مجرم محكوم عليه بأحكام قضائية من أيدي العدالة، هنا يصبح من واجب المشرع أن يتدخل لمنع الإضرار الاجتماعي الذي يمكن أن تلحقه ممارسة الحرية في صورتها المطلقة بالمجتمع بأسره، و هنا لا يعتبر المشرع بحال قيد استخدام الحرية بل فقط نظم استخدامها بالصورة التي تكفل أولا ممارستها و ثانيا عدم الإضرار بالمجتمع .[3]

---

[1]-لزرق حبشي، أثر سلطة التشريع على الحريات العامة و صيانتها ، اطروحة دكتوراه، القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2013 ، ص 85 .

[2]-نبيل صقر ،قراءة نقدية في دستورية التشريعات المقيدة للحريات في النظامين الجزائري و الفرنسي ، مجلة النائب ، المجلس الشعبي الوطني ، 2003 ، ص 146 .

[3]-الياس بوزيت ، مرجع سابق، ص 31 .

المبحث الثاني : ضمانات التنقل في التشريع الجزائري

حرية التنقل هي من الحريات الشخصية الاساسية فلاحترامها و عدم اختلالها فلزم القانون بتنظيمها لأنه هو خير وسيلة لحماية و ضمانة هذا الحق و التمتع به على أكمل وجه لكل الاشخاص على التراب الوطني .

لذا تطرقنا في هذا المبحث إلى مطلبين، الأول تطرقنا فيه إلى تنظيم المشرع الجزائري لتنقل الوطنيين أما المطلب الثاني تطرقنا إلى تنظيم النمشرع الجزائري لتنقل الأجانب داخل التراب الوطني .

المطلب الأول: تنظيم المشرع الجزائري تنقل الوطنيين

ذهب البعض من الفقهاء إلى أن الحريات الشخصية من الحريات التي تقبل التنظيم ، و على هذا الأساس سنتناول في الفرع الأول مسألة تنقل الاشخاص بداية في التشريع الأساسي ثم نتطرق إلى كيفية تنظيم المشرع الجزائري مسألة تنقل الوطنيين بشروط و كيفيات تسليم وثائق السفر، و حالات رفض إصدار هذه الأوراق، كذلك كيفية تعامل المشرع مع تنقل الأطفال القصر، أما الفرع الثاني فنتطرق إلى تنظيمه في التشريع الفرعي و نتطرق إلى حالات تقييد التنقل في الفرع الثالث .

الفرع الأول: تنقل الوطنيين في التشريع الأساسي

يعتبر الدستور الضمانة العليا للحقوق و الحريات، فإذا كانت المصلحة العليا يحميها القانون بالتجريم ثم العقاب فإن الحقوق و الحريات يحميها الدستور،و عليه و على غرار المواثيق الدولية التي صادقت أو انظمت أو وقعت عليها الجزائر، فإن الدستور يعتبر من الأسس التي تضمن الحماية القانونية للحقوق و الحريات العامة .[1]

و يعتبر الإعتراف في الدستور بوجود الحقوق و الحريات ضمانات في حد ذاتها، و من الضمانات كذلك أن ينص الدستور صراحة على عدم جواز تعديل النصوص الدستورية المتعلقة بصيانة الحقوق و الحريات العامة بما فيها حرية التنقل إذا كان شأن هذا التعديل أن ينتقص منها ومن الحريات و الضمانات المقررة لها.[2]

---

[1] الياس بوزيت، مرجع سابق، ص 55 .

[2] ياسر عطيوي الزبيدي، الحق في حرية التنقل دراسة دستورية مقارنة، مقال منشور بمجلة الفرات، كلية الحقوق، العدد الرابع، ببغداد، ،2007، ص 03.

و على هذا نجد دستور الجزائر لسنة 2020 ينص على هذا الأمر في المادة (223) على أنه:"لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمس ...الحريات الاساسية و حقوق الإنسان و المواطن...".[1]

و من الضمانات كذلك الأخذ بالرقابة على دستورية القوانين، و تعد هذه الآلية خير وسيلة لحماية الحقوق و الحريات العامة، إذ يتم بموجبها إعطاء هيئة سياسية و المتمثلة في المجلس الدستوري الذي يكون له الحق في رقابة مشروعية القوانين للتأكد من مدى توافقها مع النصوص الدستورية و هذا ما نجده في المادة 198 من الدستور الجزائري 2020:"...إذا قررت المحكمة الدستورية أن نصا تشريعيا أو تنظيميا غير دستوري يفقد أثره ابتداءا من اليوم الذي يحدده قرار المحكمة الدستورية ..."[2] ،فمثلا إذا صدر قانون يحد من حرية التنقل و لا يستند إلى أسباب جدية، فإن هذا القانون يعد ملغيا، و يكون قرار المجلس في هذا الصدد له حجية مطلقة.[3]

و بالرجوع إلى مختلف الدساتير التي تعاقبت في الجزائر منذ الإستقلال، نجدها كلها كفلت حرية التنقل حيث تم النص في دستور 1976 في الفصل المتعلق بالحريات العامة و حقوق الإنسان و المواطن في المادة57 منه على :"لكل مواطن يتمتع بكامل حقوقه المدنية و السياسية:

-حق التنقل بكل حرية من التراب الوطني .

-حق الخروج من التراب الوطني مضمون في نطاق القانون".[4]

و الأهم ما يلاحظ على هذه المادة بعد مقارنتها مع مواد الدساتير التي توالت لاحقا على الجزائر هو إهمالها لشق بالغ الأهمية في حرية التنقل، ألا و هو حق العودة، أو حق الدخول و هذا الأمر تم إستدراكه في صلب دستور 1989 في المادة 41 و التي نصت على:"يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية و السياسية أن يختار بحرية موطن إقامته، و أن ينتقل عبر التراب الوطني .حق الدخول إلى التراب الوطني و الخروج منه مضمون".[5]

و نفس الشيء مع دستور 1996 في مادته 44 و دستور 2016 في مادته 55 و دستور 2020 في مادته 49 حيث جاؤوا بنفس صياغة المادة 41 من دستور 1989.

---

[1]-المادة 223 من التعديل الدستوري الجزائري لعام2020 .
[2]- المادة 198 من التعديل الدستوري الجزائري لعام2020.
[3]-ـ- ياسر عطيوي الزبيدي، مرجع سابق، ص04.
[4]المادة 57 من الدستور الجزائري 1976 ، الصادر بالأمر رقم 79-76 ، المؤرخ في 22نوفمبر 1976.
[5] المادة 41 من الدستور الجزائري لسنة 1989، الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 18-89 ، المؤرخ في 23 فيفري 1989 .

إذا فهذه الدساتير ضمنت حرية التنقل لكن بشرط التمتع بالحقوق المدنية و السياسية أين يمكن للسلطة التنفيذية أو التشريعية التدخل و الحد منها لاعتبارات تتعلق أساسا بالمصلحة العامة، و حفظ النظام العام.[1]

الفرع الثاني: تنقل الوطنيين في التشريع الفرعي

ضمن الدستور حق المواطن في التنقل داخليا و وضع الحماية الكافية لحقه في السفر للخارج بحيث لا يجوز الحد منه بغير مقتضى، و كذلك من المعروف أن المؤسس الدستوري يترك للقانون عادة مسألة تنظيم الحقوق و الحريات حتى لا تتعارض مع مصالح الأفراد في استعمالها تعارضا يجعل استعمالها مستحيلا، و لذا يتولى المشرع العادي وضع القيود التي تمليها المصلح العامة لأن هذا العمل يدخل في اختصاصه الأصلي وفقا لنصوص دستورية فإن الدولة تضع قواعد و إجراءات توضح كيفية ممارسة هذا الحق، باشتراط الرجوع إليها للحصول على ترخيص يبيح للأفراد ممارسته، و بمقتضى ذلك أنه إعمالا لمبدأ سيادة الدولة على إقليمها و على رعاياها يكون لها في حالات الضرورة و لأمور تبرر ذلك وضع قيود على حرية الأفراد، و لها أن تمنعهم من مغادرة إقليمها و ذلك بالقدر الضروري اللازم للحفاظ على مصالح المجتمع و سمعتها الأدبية.[2]

كل الدول تفرق بين الوطنيين و الأجانب في حق الإقامة و التنقل، لأن المواطن إنما يقيم على أرض وطنه و له حرية التنقل في أرجائه وفقا للدستور، بعكس الأجنبي الذي يستلزم دخوله البلاد و الإقامة فيها إجراءات معينة كونه أجنبيا، و في القانون الجزائري يشترط على كل مواطن يسافر إلى الخارج أن يكون حاملا لجواز سفر له من قبل السلطة المختصة . و هو الوالي أو كل موظف مؤهل يفوض لهذا الغرض، و هذا فيما يخص جواز السفر العادي، أما جواز السفر الدبلوماسي و جواز سفر المصلحة فكما نصت المادة 12 من القانون 14-03: "يسلم جواز السفر الدبلوماسي و جواز سفر المصلحة من قبل السلطات المختصة لوزارة الشؤون الخارجية"[3]

---

(1) الياس بوزيت ، مرجع سابق ،ص 56 .
(2) المرجع نفسه، ص 57.
(3) المادة 12 من القانون 14-03 ، المتعلق بسندات و وثائق السفر، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1435 الموافق ل 24 فبراير 2014، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 16 .

أما بالنسبة للمواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج فيسلم لهم جواز السفر أو رخصة المرور القنصلية حسب الحالة من طرف رؤساء المراكز الدبلوماسية و القنصلية الجزائرية أو أي موظف قنصلي مفوض لهذا الغرض.[1]

أولا: شروط إعداد و تسليم وثائق السفر

لإعداد و تسليم وثائق السفر في الجزائر يشترط فيها شروط و يمكن أيضا عدم صدورها لأسباب التي تتمثل في :

1-شروط الحصول على سندات و وثائق السفر

كان يعتمد على الأمر 01-77 المؤرخ في 23 فبراير 1977 في تنظيم حركة الأشخاص و تنقلهم من و إلى خارج الوطن، إلى أن تم إلغائه بالقانون 14-03 المؤرخ في 24 فبراير 2014 حيث أعاد تنظيم إستلام سندات السفر بموجب المادة 21 التي تنص على :" تلغى أحكام الأمر 01-77 المؤرخ في 3 صفر عام 1397 الموافق 23 فبراير 1977 و المتعلق بوثائق سفر المواطنين الجزائريين".[2]

تنص المادة 06 من نفس الأمر على أن:"جواز السفر سند سفر فردي يمنح بدون شرط السن لكل مواطن ما لم يكن محكوما عليه نهائيا في جناية و لم يرد اعتباره ، و يثبت جواز السفر في نفس الوقت هوية و جنسية حامله، و يسمح له بمغادرة التراب الوطني أو العودة إليه طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما "[3]، و في هذا نشير إلى كل شخص يتمتع بالجنسية الجزائرية و دون شرط السن يستفيد من جواز سفر فردي، و بالرجوع إلى نص المادة السادسة من قانون الجنسية الجزائري تنص على:"يعتبر جزائريا الولد المولود من أب جزائري أو أم جزائرية".[4]

2-حالات رفض إصدار سندات السفر

نصت المادة 06 من القانون 14-03 على :" جواز السفر سند فردي يمنح بدون شرط السن لكل مواطن ما لم يكن محكوما عليه نهائيا في جناية و لم يرد إعتباره" و عليه فإذا تم إصدار وثيقة أن المعني

---

(1) المادة 11 من القانون 14-03 .
(2) المادة 21 من نفس القانون.
(3)المادة 06 من نفس القانون.
(4)المادة06 من قانون الجنسية الجزائري، الأمر رقم 70-86، المؤرخ في 17 شوال 1390 الموافق 15 ديسمبر 1970 .

محكوم عليه في جناية فإن السلطات ترفض منحه جواز السفر،فيتعين عليه أن يرد اعتباره بنفسه أو بواسطة محام أمام الجهات القضائية المختصة وفق إجراءات محددة قانونا بتقديم طلب قصد رد اعتباره القضائي، أما إذ لم يبادر و تراخى عن تقديم طلب رد الاعتبار القضائي، فإنه باستيفاء المدة المنصوص عليه في القانون سيرد اعتباره بقوة القانون.[1]

3-تنقل الولد القاصر إلى الخارج

أعطى المشرع الجزائري حماية خاصة للأطفال القصر أثناء استصدار وثائق السفر، و أثناء مغادرة التراب الوطني و ذلك من خلال فرض بعض القيود و الإجراءات على تنقلهم، و ك ذلك يدخل في إطار محاربة الجرائم العابرة للحدود و المتاجرة بالأشخاص و الأعضاء البشرية.[2]

إن استخراج جوازات السفر و تجديدها لا تتم لغير كامل الأهلية إلا بموافقة ممثله القانوني (الولي)، و يتم ذلك وفق ما يلي :

أ-شروط حصول الولد القاصر على جواز السفر

يشترط القانون أن يكون الولد القاصر الذي يريد استصدار جواز سفره مصحوبا بالولي أمام المصالح الإدارية المخولة بإصدار هذا الجواز، بحيث يقوم الولي بالإمضاء و التوقيع على استمارة معدة مسبقا من طرف الإدارة، غير أنه و في حالة استحالة حضور الولي لأي سبب كان أمام المصالح الإدارية المختصة بإصدار جوازات السفر، فيجب أن يتضمن الملف القاعدي للقاصر و المقدم لإصدار جواز سفر ترخيص أبوي مصادق عليه من طرف ضابط عمومي مؤهل، و في حالة الطلاق يمكن للقاضي الذي أسند حضانة الولد للأم ان يمنحها حق الولاية، فالاصل تكون الولاية للأب حتى في فك الرابطة الزوجية و استثناء أن القاضي يمكنه بناء على طلب الزوجة أن يحكم لها بحق الولاية و في هذه الحالة يمكن للأم (الزوجة المطلقة) أن توقع كافة الوثائق المتعلقة بإصدار جواز سفر القاصر، و كذلك في حالة غياب الأب أو حصول أي مانع له تحل الأم محله في القيام بالأمور المستعجلة المتعلقة بالأولاد ذلك حسب نص المادة 87 من القانون رقم 05-09 المؤرخ في 25 ربيع الأول 1426 الموافق 04 ماي 2005 " يكون الاب وليا أولاده القصر، و بعد وفاته تحل الأم محله قانونا و في حالة غياب الأب

[1]-إلياس بوزيت، مرجع سابق، ص 61.
[2]-المرجع نفسه،ص 62 .

أو حصول مانع له، تحل الأم محله في القيام بالأمور المستعجلة المتعلقة بالأولاد. و في حالة الطلاق يمنح القاضي الولاية لمن أسندت له حضانة الأولاد".[1]

أما فيما يخص الطفل القاصر المكفول فيشترط عند حصوله على جواز السفر تقديم حكم قضائي تستند بمقتضاه الكفالة للشخص الكفيل لذي يقوم مقام الولي الشرعي بحيث يقوم بتوقيع جميع الوثائق المتعلقة بإصدار جواز سفره أمام الجهات الإدارية المصدرة له حسب المادة 121 من قانون الاسرة الجزائري التي تنص على " تخول الكفالة الكافل الولاية القانونية...".[2]

ب- شروط مغادرة الولد القاصر التراب الوطني

بالرغم من حيازة الطفل القاصر على جواز السفر إلا أن القانون اشترط عند مغادرته مجموعة من الأحكام الإجرائية و من بين هذه الإجراءات هي تحرير رخصة أبوية من طرف الأب إذا كان الطفل مسافرا من غير ابويه، و أن حضور الأب يكون ضروريا أمام المصالح المختصة بتحرير هذه الرخصة، و في حالة غياب الأب فإن المصالح المختصة بتحرير الوثيقة تطلب من الشخص الذي حضر أمامها تقديم الحكم المحرر من طرف السلطات القضائية و أصبح بموجبه الوصي الشرعي للطفل القاصر.[3]

ت- خروج الطفل القاصر مصحوبا بأحد والديه

عند خروج الطفل القاصرمع أحد والديه يشترط عليه إظهار هذه الوثائق:

- جواز سفر فردي للطفل القاصر .

- وثيقة تثبت صلة الرقابة (دفتر عائلي أو نسخة طبق الأصل مصادق عليها).

و لا يسمح للطفل القاصر مغادرة التراب الوطني إذا كان قد استصدر أحد والديه أمرا قضائيا من إحدى الجهات القضائية المختصة يقضي بمنعه من السفر إلى الخارج و تقوم النيابة العامة فور صدور الأمر القاضي بمنع الطفل القاصر من مغادرة التراب الوطني بإخطار مصالح الشرطة القضائية الواقعة

---

[1] المادة 87 من القانون رقم 05-09 المؤرخ في 25 ربيع الأول 1426 الموافق 04 ماي 2005 ، المتضمن قانون الاسرة الجزائري، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 43.
[2] المادة 121 من قانون الاسرة الجزائري ، المرجع نفسه.
[3] إلياس بوزيت، مرجع سابق، ص 64.

في دائرة إختصاصه التي تتخذ بغير تمهل، الإجراءات اللازمة لمنع الطفل القاصر من السفر إلى الخارج.[1]

ث- خروج الطفل القاصر بمفرده أو مصحوبا بشخص آخر بالغ:

عند خروج طفل قاصر بمفرده أو مصحوبا بشخص آخر يجب إظهار الوثائق الإثباتية التالية:

-جواز سفر فردي للطفل القاصر قيد الصلاحية.

-ترخيص بخروج الطفل القاصر مقدم من أحد الوالدين التمتع بحق الولاية القانونية، مصادق عليها من طرف محافظ الشرطة المختصة إقليميا، أو من طرف ضابط الحالة المدنية لبلدية مقر الإقامة أو لدى الممثليات الدبلوماسية و القنصلية المعتمدة بالخارج.[2]

ج-خروج الطفل القاصر المكفول من التراب الوطني:

الوثائق الإثباتية الواجب إظهارها عبر مراكز الحدود:

- جواز سفر فردي للقاصر قيد الصلاحية .

- ترخيص بخروج الطفل القاصر من التراب الوطني بأمر من رئيس المحكمة الجزائرية المختصة إقليميا الذي وافق على الكفالة أو المحكمة التابع إليه الموثق الذي أعد عقد الكفالة.

يجب التأكيد في هذا السياق أن خروج الطفل القاصر المكفول من التراب الوطني ينبغي أن يكون خاضعا إلى ترخيص صادر عن رئيس المحكمة المختصة إقليميا الذي وافق على الكفالة أو المحكمة التابع إليها الموثق الذي أعد عقد الكفالة، و بالتالي فإن وثيقة الكفالة الصادرة عن رئيس المحكمة غير كافية لخروج الطفل القاصر.[3]

---

[1]- إلياس بوزيت، مرجع سابق، ص65.
[2]-المرجع نفسه ، ص 65.
[3]-المرجع نفسه، ص 66.

ثانيا: تنظيم حركة الأشخاص الوطنيين

نص الدستور الجزائري على حرية المواطن الجزائري في الحركة و في اختيار مكان إقامته في المادة 49 من دستور 2020 التي نصت على "يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية و السياسية، أن يختار بحرية موطن إقامته و أن يتنقل بحرية بر التراب الوطني ...".[1]

و نصت المادة 36 من القانون المدني الجزائري على: "موطن كل جزائري هو المحل الذي يوجد فيه سكناه الرئيسي، و عند عدم وجود سكنى يقوم محل الإقامة العادي مقام المواطن. و لا يجوز أن يكون للشخص أكثر من موطن واحد في نفس الوقت."[2]

إن اشتراط المشرع أن يكون للمواطن الجزائري موطن واحد سببه تنظيمي و ليس الحد من حرية تنقل الشخص داخل إقليم وطنه ،حيث تعتبر شهادة الإقامة من الوثائق المهمة و الأساسية بالنسبة للمواطنين في علاقتهم بالإدارة و المتعلقة أساسا بالاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف بعض القطاعات، و التي تحتاج تقديم هذه الوثيقة ، و إن اهمية تحديد مكان الإقامة من طرف مصالح البلدية تتمثل في تجنب إسراف المواطنين من الحصول على حقوقهم منها مثلا الحصول على عدة جوازات سفر أو عدة بطاقات تعريف وطنية ، أو الحصول على امتيازات و إعانات عدة مرات من جهات مختلفة ،و عليه و لأسباب تنظيمية و حسن سير المرافق العامة يجب على المواطنين التوجه حصريا إلى الإدارات التي يتواجد بها مكان إقامتهم ، و لتمنح شهادة الإقامة يجب على المواطنين تقديم الإثباتات المنصوص عليه في التعليمة الوزارية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ،نسخة من عقد ملكية أو عقد إيجار أو قرار تخصيص سكن وظيفي، أو آخر وصل للكهرباء و الغاز أو آخر وصل لمصلحة المياه. أما بالنسبة للعمال الجزائريين المهاجرين في الخارج يعتبرون كما و أن لهم إقامة بالجزائر ،و أن إقامتهم الثانوية في الخارج هذه الفئة لا تستطيع الحصول على شهادة إقامة خلال إقامتهم المؤقتة بالجزائر، غير أن المهاجرين الذين يقدمون وثائق ثبوتية و التي منها شهادة تغيير الإقامة التي تمنحها المصالح القنصلية الجزائرية بالخارج، و إذا كان المواطن الجزائري متواجد بأرض الوطن فإنه يستطيع أن يتحصل على شهادة تغيير الإقامة هذه من طرف مصالح وزارة الشؤون الخارجية بالجزائر.[3]

---

[1]-المادة 49 من التعديل الدستوري الجزائري لعام 2020.

[2] -المادة 36 من القانون المدني الجزائري، الأمر 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975.

[3]-إلياس بوزيت، مرجع سابق، ص68.

الفرع الثالث: قيود حرية التنقل

حرية تنقل الأشخاص تتأثر بمختلف المستجدات التي تحدث على المستوى الوطني و الدولي، لأنه يزال يثير إشكالات في نسبية ممارسته لأنه يمكن تقييد هذا الحق لضرورة و أحكام ما، و لضبط ممارسة هذا الحق تباينت نوعين من القيود:

أولا: القيود القانونية لممارسة حرية التنقل

حرية التنقل ليست حرية مطلقة و إنما هي مقيدة لأحكام قانونية ما و ضرورات ما، لذا يمكن رد هذه القيود إلى:

1-القيود الدستورية التنظيمية: و هي القيود التي حددتها المواثيق و التشريعات الدولية و الاقليمية للحفاظ على النظام العام أو عناصره .

2- القيود الواردة في القانون الإداري: و هي التي تفرضها إجراءات الضبط الإداري، خاصة و في حالة الظروف الاستثنائية التي تمنح الإدارة سلطات واسعة من شأنها أن تقيد الحريات العامة بما فيها حرية التنقل.

3- القيود الواردة في القوانين الجزائية: مثل صدور حكم قضائي بالحبس و السجن أو الاعتقال أو فرض الإقامة الجبرية على الأفراد.[1]

ثانيا: القيود الشرعية للممارسة حرية التنقل

في هذه الحالة يكون تقييد حرية التنقل مؤقتا بزمن و محددا بمكان معين، و هو ما قصدته المواثيق الدولية و الإقليمية من وضع القيود المتعلقة بحماية الصحة، عاش العالم عامة و الجزائر خاصة وضعا استثنائيا بسبب الأزمة الصحية التي تسبب فيها فيروس كورونا المعروف باسم "كوفيد 19"، بعد ظهوره لأول مرة في مدينة ووهانا الصينية في شهر ديسمبر 2019 الذي تطور بسرعة كبيرة و بشكل خطير في العالم .[2]

---

[1]-إلياس بوزيت، مرجع سابق،ص271.

[2]- مسعودة خلباشي، سلطة الإدارة في تقييد حرية التنقل حال تنفيذ اجراءات الحجر الصحي، مذكرة ماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة غرداية،سنة 2020، ص 24.

تنوعت التدابير المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية لمواجهة فيروس كورونا المستجد بين قرارات صادرة عن المجلس الأعلى للأمن و مراسيم تنفيذية موقعة من قبل الوزير الأول، إلى جانب تعليمات خاصة بكل قطاع من ذلك توقيف الدراسة في المدارس و الجامعات وغلق كل هذه المرافق، و كذلك بالنسبة لمؤسسات التكوين المهني، و غيرها من القطاعات التي تستدعي تواجدا مكثفا للمواطنين، و ما إن بدأت عدوى هذا الفيروس في الانتشار إلى أن عقد رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" بتاريخ 23 مارس 2020 اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن، الذي يعد من الهيئات الإستشارية في الجزائر، و من أهم قراراته : فرض حجر كلي من الساعة سابعا إلى مساء إلى السابعة صباحا، منع تجمع أكثر من شخصين، منع تنقل سيارات الأجرة عبر كافة التراب الوطني،الخرجات الإستثنائية يجب أن تكون مرخصا بها مسبقا من طرف السلطات المختصة، وضع حواجز مراقبة أمنية، إغلاق أنظمة النقل الكبيرة و عمل تقييدات أكبر في السفر بالجو أو السكك الحديدية أو البحر...[1]

المطلب الثاني: تنظيم المشرع الجزائري لتنقل الأجانب

بتنظيم المشرع الجزائري لحركة و تنقل الوطنيين لزم عليه أيضا تنظيم حركة الأجانب داخل التراب الوطني وفق حماية و إجراءات كثيرة .

خصصنا الفرع الأول للضمانات الدستورية لتنقل الأجانب أما بالنسبة للفرع الثاني فخصصناه لشروط دخول الأجانب للجزائر.

الفرع الأول: الضمانات الدستورية لتنقل الأجانب

كل الدول يمكنها تحديد الحقوق التي يتمتع بها الأجانب على إقليمها استنادا على مبادئ القانون الدولي و يحرص على ضمان حقوقهم الأساسية بنصوص دستورية، لأنه تبدأ ضمانات حماية حقوق الإنسان بالاعتراف بها في صلب الدستور ، فالمشرع الجزائري أولى أهمية كبيرة لحماية الأجانب في حرية الإقامة و الحركة داخل التراب الجزائري، فدستور 1976 أفرد فيه المؤسس الدستوري عدة مواد خصصها لحماية و كفالة حقوق الأجانب فقد نص في المادة 68 على :" يحظى كل أجنبي يقيم بصفة قانونية على التراب الوطني بالحماية المخولة للأفراد و الأموال طبقا للقانون و مراعاة لتقاليد الشعب الجزائري في الضيافة ".[2]

[1] مسعودة خرباشي، مرجع سابق، ص25.
[2] المادة 68 من الدستور الجزائري لعام 1976.

و في المادة 69 فتناول المشرع قضية المجرمين حيث نص على:"لا يسلم أحد خارج التراب إلا بناء على قانون تسليم المجرمين و تطبيقا لأحكامه ".[1]

أما بخصوص حماية اللاجئين فنص في المادة 70 على :"لا يمكن بحال من الأحوال تسليم أم رد لاجئ سياسي يتمتع قانونا بحق اللجوء "[2] و لكي يحمي المؤسس الدستوري هذه الحقوق فقد نصعليها في المادة 71 من نفس الدستور :"يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق و الحريات و على كل مساس بالسلامة البدنية أو المعنوية للإنسان".[3]

أما الدستور الجزائري لسنة 1989 فقد نص أيضا في مادته 65 على :"لا يسلم أحد خارج التراب الوطني إلا بناء على قانون تسليم المجرمين و تطبيقا له"[4] ، و كذلك المادة 66 نصت على أنه:"لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسلم أو يطرد لاجئ سياسي يتمتع قانونا بحق اللجوء".[5]

أما المادة 64 تناولت حماية الأجنبي المقيم:"يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونا بحماية شخصه و أملاكه طبقا للقانون".[6]

أما بخصوص دستور 1996 فإنه تضمن هو الآخر قضية الأجانب في مادته 67 "يتمتع كل أجنبي، يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونيا ،بحماية شخصه و أملاكه طبقا للقانون"[7] ، و بخصوص تنظيم عملية تنقل الأجانب فقد نظمها المشرع الجزائري بموجب قانون حسب المادة 122"يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور و كذلك في المجالات التالية: ...القواعد العامة المتعلقة بوضعية الأجانب ..."[8] و المادة 68 منه تناولت قضية تسليم المجرمين: "لا يسلم أحد خارج التراب الوطني إلا بناء على قانون تسليم المجرمين و تطبيقا له ".[9]

و المادة 69 تناولت قضية اللاجئين حيث نصت على:" لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسلم أو يطرد لاجئ سياسي يتمتع قانونا بحق اللجوء".[10]

---

[1]-المادة 69 من الدستور الجزائري عام 1976.
[2]-المادة 70 من نفس الدستور .
[3]-المادة 71 من نفس الدستور .
[4]-المادة 65 من الدستور الجزائري 1989 .
[5]-المادة66 من نفس الدستور .
[6]-المادة 64 من نفس الدستور .
[7]-المادة 67 من الدستور الجزائري 1996
[8]- المادة 122 من نفس الدستور .
[9]-المادة 68 من نفس الدستور .
[10]- المادة 69 من نفس الدستور .

دستور 2016 أيضا نص في مادته 81 على قضية الأجانب :"يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونا بحماية شخصه و املاكه طبقا للقانون"[1]، و أيضا في مادته 82 تضمن قضية تسليم المجرمين:" لا يسلم أحد خارج التراب الوطني إلا بناء على قانون تسليم المجرمين و تطبيقا له"[2]و بالنسبة إلى دستور 2020 فقد ضم ثلاث القضايا : قضية الأجانب و قضية اللاجئين و قضية تسليم المجرمين في مادة واحدة و هي المادة 50 :"يتمتع كل أجنبي يتواجد فوق التراب الوطني بشكل قانوني بحماية القانون لشخصه و أملاكه، لا يمكن تسليم أحد غلا بمقتضى اتفاقية دولية مصادق عليها، أو بموجب قانون، لا يمكن في اي حال تسليم أو ابعاد أي لاجئ سياسي استفاد قانونا من حق اللجوء ".[3]

يتضح أن حرية التنقل و الإقامة لكل من الأجانب المقيمين أو اللاجئين أم ما تعلق بتسليم المجرمين كفلتها و تمت حمايتها كل دساتير الجزائر المتعاقبة ، غير أن الملاحظ أن حرية التنقل ليست مطلقة خالية من كل قيد و إنما تخضع للتنظيم كما هو منصوص عليه في مواد الدساتير باعتباره إجراء ضروري في المجتمع، و ذلك ما يترتب عليه من حفظ الأمن و المحافظة على النظام العام و منع الجرائم و حماية الصحة العامة و الآداب و حقوق و حريات الأفراد و المحافظة على سلامة الدولة من الداخل و الخارج، لكن دون إهدار أو إعدام لهذا الحق.[4]

الفرع الثاني: شروط دخول الأجانب

بداية من المادة 05 من القانون11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها على أن: "يمكن وزير الداخلية منع أجنبي من الدخول إلى الإقليم الجزائري لأسباب تتعلق بالنظام العام و/أو بأمن الدولة أو تمس المصالح الأساسية و الدبلوماسية للدولة الجزائرية، و للأسباب نفسها يمكن للوالي المختص إقليميا أن يقرر فورا منع دخول أي أجنبي إلى الإقليم الجزائري ".[5]

أما إذا لم يكن هناك ما يدعو لتطبق هذه المادة فإنه يمكن للأجنبي الدخول إلى الإقليم الجزائري وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 07 من نفس القانون :" مع مراعاة الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين و عديمي الجنسية المصادق عليها من قبل الدولة الجزائرية، يتعين على كل أجنبي يصل إلى

---

(1) -المادة 81 من التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437الموافق 6مارس 2016، الصدر في الجريدة الرسمية، العدد 14.

(2)- المادة 82 من نفس الدستور .

(3)-المادة 50 من التعديل الدستوري الجزائري لعام 2020 .

(4) --خالد بن سليمان الحيدر، حق الإنسان في حرية التنقل، دراسة تأصيلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية العربية للعلوم الأمنية، 2008 ، ص 118 .

(5)- المادة 05 من القانون 11/08.

الإقليم الجزائري أن يتقدم لدى السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى مراكز الحدود حاملا جواز سفر مسلم له من دولته أو كل وثيقة أخرى قيد الصلاحية معترف بها من الدولة الجزائرية كوثيقة سفر قيد الصلاحية و ممهورة عند الاقتضاء بالتأشيرة المشترطة الصادرة من السلطات المختصة، و كذا دفترا صحيا طبقا للتنظيم الصحي الدولي و تحدد إجراءات و كيفيات منح التأشيرات عن طريق التنظيم".[1]

يشترط القانون الجزائري جواز سفر توضح فيه هوية و جنسية حامله كاملة و صورته و مدة صلاحيته، و توقيع الجهة المصدرة له، أما وثيقة السفر فتقوم مقام جواز السفر و تمنح لعديمي الجنسية و اللاجئين السياسيين من طرف الدولة التي قبلت بإقامتهم بها طالما أنهم ليست لهم الحماية الكافية في بلدهم الأصلي، فكل أجنبي يرغب في الدخول إلى أرض الوطن لأن يتقدم إلى المصلحة المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى الحدود البرية أو البحرية أو الجوية حاملا معه جواز سفره المسلم له من دولته أو وثيقة مماثلة صالحة للاستعمال معترف بها و مشفوعة بالتأشيرة القنصلية المحددة الشكل و النوع و المدة للبلدان التي تربط الجزائر بها التزامات الحصول على التأشيرة بالإضافة إلى الدفتر الصحي .[2]

يمكن للسلطات المختصة بالمراقبة على مستوى مراكز الحدود رفض دخول الأجنبي سواء بغرض الإقامة أو الأجنبي العابر للإقليم الجزائري و تلزم المؤسسة التي قامت بنقله إعادته إلى المكان الذي استقل فيه وسائل نقل هذه المؤسسة و عند استحالة ذلك فإلى البلد الذي سلم له وثيقة السفر التي سافر بها أو غلى مكان آخر أين يمكن القبول به حيث تتحمل مؤسسة النقل التي قامت بإنزاله بالجزائر تكاليف إقامة الأجنبي للفترة الضرورية لإرجاعه و تكاليف تحويله .[3]

الفرع الثالث: إقامة الأجانب

يستمد الأجنبي حقه في الإقامة من خلال نصوص القانون حيث تنص المادة 50 من الدستور الجزائري 2020 على:" يتمتع كل أجنبي يتواجد فوق التراب الوطني بشكل قانوني بحماية القانون لشخصه و أملاكه...".[4]

و للأجانب حرية التنقل عبر التراب الوطني كما هو الشأن بالنسبة للمواطنين الجزائريين شريطة احترامهم النصوص و اللوائح التنظيمية المعمول بها و هذا ما أكدته اللجنة المعنية بالحقوق المدنية و

---

[1]- المادة 07 من القانون 11/08.
[2]-إلياس بوزيت، مرجع سابق،ص 84.
[3]-المرجع نفسه، ص 85.
[4] -المادة 50 من التعديل الدستوري الجزائري لعام 2020.

السياسية في تعليقها رقم 15 سنة 1985"... فللأجانب الحق الكامل في حرية الحركة و الاختبار الحر لمحل السكن..." ، و مسألة وجود أجنبي داخل الإقليم هي مسألة يحكمها القانون الداخلي لتلك الدولة و التي يجوز لها أن تفرض قيودا على دخول و إقامة و تنقل الأجنبي شريطة أن تمتثل تلك القيود لإلتزامات دولية، و قد جاء في القانون 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها في نص المادة 24 :" يتنقل الأجنبي الذي يقيم في الجزائر بحرية في الإقليم الجزائري دون المساس بالسكينة العامة و ذلك في إطار احترام هذا القانون و قوانين الجمهورية".[1]

الفرع الرابع: خروج الأجانب

تختلف طرق خروج الأجانب حسب حالة كل أجنبي:

أولا: الخروج الإرادي:

نصت المادة 09 من القانون 08-11 المؤرخ في 2008 على :"يمكن للأجنبي غير المقيم و الموجود في وضعية قانونية من حيث الإقامة في الإقليم الجزائري أن يغادره في إطار التشريع و التنظيم المعمول بهما".[2]

فالأجنبي غير المقيم هو الذي يغادر الإقليم الجزائري خلال المدة المقررة لصلاحية تواجده حسب التأشيرة الممنوحة له أو تمديدها، أو المدة المقررة للإقامة و في كلتا الحالتين يكفيه عند المغادرة إبرام جواز سفره و ختمه من مصالح شرطة الحدود .[3]

أما الأجنبي المقيم فتمنح له تأشيرة الخروج من الولاية التي كان يقيم بها ، التي يمكن أن تكون تأشيرة الخروج و العودة و هي تأشيرة تمنح له بنية العودة حيث أنها صالحة لمدة 3 أشهر من تاريخ المغادرة ، و يحصل عليها الأجنبي بناء على طلب مرفق بالوثائق المبررة، أما تأشيرة الخروج النهائي تمنح من مصالح الولاية للمغادرة دون نية الرجوع بطلب من الأجنبي و يرفق طلبه بوثائق تثبت خلو ذمته المالية من حقوق الخزينة العمومية و هيئات الضمان الاجتماعي .[4]

---

[1] -الياس بوزيت، مرجع سابق، ص 90.

[2] -المادة 09 من القانون 08-11 .

[3] -يمينة قصير الجنسية و مركز الأجانب ، قانون الدولي الخاص ، ، مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ،2020، ص85 .

[4]- إسعاد محند، القانون الدولي الخاص، ج2، القواعد المادي، ترجمة:فائز انجق ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989،ص 187.

ثانيا: الخروج اللاإرادي

يتمثل الخروج اللاإرادي في الطرد أو الإبعاد أو التسليم.

1-الإبعاد:

هو قرار تصدره السلطة العامة بالدولة لأسباب تعلق بسلامتها و أمنها الداخلي و الخارجي و تطلب بمقتضاه من الأجنبي المقيم مغادرة إقليمها خلال مهلة محددة و عدم العودة إليه و إلا تعرض للجزاء و الإخراج بالقوة، و يراه البعض على أنه عمل تنذر الدولة بمقتضاه فرد أو عدة أفراد من الأجانب المقيمين على أراضيها بالخروج منها و إكراههم على ذلك عند الاقتضاء.[1]

و قد لا تلجأ الدولة إلى إبعاد الأجانب من غير توافر الأسباب و إذا ما تم إبعاد أجنبي لغير سبب أو لسبب غير مشروع أو بطريقة تعسفية فإن ذلك يعد مخالفا للعرف الدولي و يسمح في ذات الوقت للدولة التابع لها هذا الأجنبي المبعد أن تحتج دبلوماسيا عن قرار الإبعاد بل و لها المطالبة بالتعويض عن هذا الإجراء و قد يصل الأمر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .[2]

2- الطرد

هو إجراء يتخذه الوالي المختص إقليميا في مواجهة الأجنبي المقيم بصفة غير قانونية أو الذي دخل البلاد بصفة غير شرعية، و الذي لم تتم تسوية وضعية إقامته و بعد التأكد من جنسيته و هويته يتم ترحيله إلى بلده أو البلد الذي يريد التوجه إليه، و تمنح له فرصة الاتصال بالهيئة الدبلوماسية لبلده و إذا لم يتسن ترحيله مباشرة يوضع في مركز للانتظار لغاية اتخاذ الإجراءات الضرورية و إمكان ترحيله.[3]

---

[1]- محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي الخاص (الموطن و مركز الأجانب)، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 1968، ص 373 .

[2]- العيد لغريب، النظام القانوني لإبعاد و طرد الأجانب في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 10 .

[3]- يمينة قصير، مرجع سابق، ص 89.

3- التسليم :

حسب ما نصت عليه المادة 34 من القانون 08-11 :"عندما يرفض دخول أجنبي إلى الإقليم الجزائري عن طريق الجو أو البحر، فإن مؤسسة النقل التي قامت بنقله ملزمة بإعادته، بناء على طلب السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى مراكز الحدود، إلى المكان الذي استقل فيه وسائل نقل هذه المؤسسة. و عند استحالة ذلك فإلى البلد الذي سلم له وثيقة السفر التي سافر بها أو إلى أي مكان آخر أين يمكن القبول به ."[1]

[1]- المادة 34 من القانون 08-11.

خلاصة الفصل الثاني:

حرية التنقل تندرج عموما تحت إطار ما يعرف بالحريات الشخصية و التي تعد من الحريات التقليدية و تعني حق الأفراد و الجماعات في الانتقال من مكان لآخر دون أي قيد إلا بمقتضى القانون لذا لا يجوز للمشرع إلغاء هذا الحق أو تغييره إلى ما يصل إلى درجة الإلغاء، حيث ليس للمشرع العادي سوى حق تنظيم هذا الحق و تحديد الإجراءات المتعلقة بمباشرة المواطنين و الأجانب للممارسة حقهم .

لكن يمكن للمشرع تقييد هذا الحق و ضبطه لتحقيق الأمن العام و الصحة العامة في البلد لكن وفق أسباب و مبررات صحيحة.

خـــاتمـــــــــــــــــــــــة

خاتمـــــــــة

من خلال هذه الدراسة و باعتبار أن حرية التنقل هي واحدة من أهم الحريات اللصيقة بالفرد و حيث أيضا أنه ضمنتها مختلف القوانين و المواثيق.

نظم القانون هذه الحرية وفق إجراءات وشروط من اجل المحافظة على سلامة و أمن الدولة في الداخل و على استقرار و حماية الأمن العام، بحيث يكون هناك توازن بين حقوق الأفراد من ناحية و حماية النظام العام و كيان المجتمع من ناحية أخرى دون ترجيح واحدة على حساب الأخرى، فالأمر يفرض فقط ضرورة تنظيم تلك الحقوق و الحريات .

لذا تنوعت الأحكام و النصوص القانونية التي تنظم هذه الحرية بالمقارنة مع الحريات العامة الأخرى و بهذا يكون المشرع الدستوري قد وازن بين حماية هذا الحق و المصلحة العليا للدولة، إذ قد تقتضي المصلحة العليا فرض رقابة على بعض الأفراد من السفر و خروجهم من البلاد في ظل ظروف أمنية استثنائية يمر بها البلد كالحرب و الاضطرابات الداخلية.

و من خلال هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

-حرية التنقل هي حقهم في التنقل من مكان إلى مكان آخر دون مانع أو قيد و حريته في تغيير المكان كما يشاء و حيث يشاء .

-حرية التنقل تصنف ضمن الحريات العام الأساسية لبناء مجتمع حر و ديمقراطي و تعتبر أهم الحريات المحمية قانونا.

-لضمان حرية تنقل شخص ما يشترط فيه شرط المواطنة و أن يتمتع بحقوقه المدنية و السياسية.

-كل إنسان له حق اختيار مكان إقامته و له حق مغادرة البلد و الرجوع إليه دون قيد أو مانع لكن وفق شروط و إجراءات قانونية .

-إن الدساتير و القوانين حرصت على وضع ضمانات تكفل الحقوق و الحريات، و ذلك بتزويد الأشخاص بالوسائل التي تضمن رد و دفع الاعتداء حيث تبقى الرقابة القضائية أنجع و أقوى ضمانة نظرا لحفاظها على أدنى حقوق ممارسة الحرية الشخصية.

-حرية التنقل و اختيار مكان الإقامة ليست مطلقة إنما للسلطات الحق في تنظيمها طبقا للصلاحيات التي خولها إياها الدستور، و عليه تدخل المشرع الجزائري بسن قوانين تخول الدولة حماية أمن المجتمع من خلال تقييد حرية الأفراد الخطرين و من أجل إقامة التوازن بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة .

خاتمـــــــــة

-كما ضمن المشرع الجزائري للاجانب حريتهم الكاملة داخل التراب الوطني و ضمن لهم حماية كافية في دخولهم و استقرارهم و حتى خروجهم من الجزائر مقابل احترامهم النصوص و القوانين الجزائرية، و لكن في المقابل يمكن للقانون أن يفرض قيودا على دخولهم و إقامتهم و حتى تنقلهم وفق شروط .

لتبيان أن حرية التنقل هي من أهم تنقل الأشخاص في أي دولة لإرجاعها دولة حرة ديمقراطية نقدم المقترحات التالية التي يمكن أن تكون مكملة لبعض النقائص:

-العمل على توسيع نشر ثقافة حقوق الإنسان و حرياته عبر وسائل الإعلام و المناهج التعليمية المختلفة.

-السعي لاستعمال الوسائل الحديثة على غرار السوار الإلكتروني في تكريس المحافظة على حرية التنقل و الحريات العامة اللصيقة به .

-دراسة وضع التشريعات و القرارات القضائية و الترتيبات الإدارية الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان .

-تقديم توصيات إلى السلطات المختصة بما في ذلك تقديم مقترحات بشأن تعديل القوانين أو الممارسات الإدارية التي تعرقل حرية إثبات الحقوق.

-ضرورة تحيين النصوص القانونية التي تهتم بالحقوق و الحريات الضرورية للأفراد و التي تشهد قصورا بفعل تغير الظروف و مرور الزمن.

-استحداث قوانين للحالات الطارئة و عدم ترك الأمر للصدفة مثلما حدث في أزمة جائحة كورونا تقوي المنظومة القانونية للدولة و تحمي حقوق و مصالح الأفراد .

-وضع حلول للمرضى المساجين لتسهيل تنقلهم إلى المستشفى في أقصر مدة .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

-المصادر:

أولا: القرآن الكريم

1- سورة النور الآية 25

2- سورة فصلت الآية 46

-المراجع :

أولا: الكتب

1- الشـــريف علـــي بـــن محمد المرجاجي،التعريفـــات،ط1، مكتبـــة لبنـــان، دار الكتـــب العلمية،بيروت،1985.

2- إسـعاد محنـد، القـانون الـدولي الخـاص، القواعـد المـادي، ج2، ترجمـة فـائز ، ديـوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989

3- جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق،ط1، ترجمة: علي مبارك عثمان، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ، 1998.

4- حمزة وهاب، الحماية الدستورية للحرية الشخصية خلال مرحلة الاستدلال و التحقيق في التشريع الجزائري ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر،2011.

5- محمد حـافظ غـانم، مبـادئ القـانون الـدولي الخـاص (المـوطن و مركـز الأجانـب)، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 1968.

6- حمد يوسف علوان، ومحمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، ج1، ط1، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2009.

7- سامح فوزي، المواطنة ، ط1، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، القاهرة،2007.

8- شـريف يوسـف خـاطر، دور القضـاء الإداري المسـتعجل فـي حمايـة الحريـات الأساسـية، دراسـة تحليليـة تطبيقيـة للمـادة 521-2 تقنـين القضـاء الإداري الفرنسـي مقارنـة بالقـانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.

9- عمرالحفصي فرحاتي، بدر الدين محمد الشبل، آدم بلقاسم فتحي، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان و حرياتـه الأساسية، دراسـة أجهزة الحمايـة العالميـة والإقليميـة وإجراءاتهـا، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012،

10- علي محمد صلابي، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، ط1، 2014.

11- غالب علي داودي، مدخل إلى علم القانون، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

12- محمد يوسف علوان، ومحمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، ج1، ط1، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2009

13- محمد سعيد مجدوب ،النظرة العامـة لحقوق الانسـان تطور الحقوق و الحريـات العامـة و الآليات القانونية لحمايتها، ط1 ،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2014.

14- مها علي احسان العزاوي ، الحقوق و الحريات السياسية ، دراسـة مقارنـة فـي الدسـاتير العربية و الغربية، دار الفكر و القانون و النشر و التوزيع ، المنصورة، مصر،2016 .

15- منيـر العيـد البيـاتي، النظـام السياسـي الإسـلامي مقارنـا بالـدول القانونيـة دراسـة دسـتور شرعية و قانونية مقارنة ، ط4 ،دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن ،2017.

16- منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

17- يوسـف البحيـري ، حقـوق الإنسـان ، المعـايير الدوليـة و آليـات الرقابـة، ط2 المطبعـة و الوراقة الوطنية الداوديات ، مراكش، 2020.

ثانيا: المذكرات الجامعية

اطروحات الدكتوراه

1- امقران طيبـي، حريـة التنقل فـي النظـام القـانوني الجزائـري، مذكرة دكتـوراه علـوم فـي الحقوق، تخصص القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2015ل

2- زرق حبشـي، أثـر سـلطة التشـريع علـى الحريـات العامـة و صـيانتها ، اطروحـة دكتـوراه، كليـة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2013.

3- نادية خلفة، آليات حماية حقوق النسان في المنظومة القانونية الجزائرية بعض الحقوق السياسية، مذكرة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010.

قائمـــة المصـــادر والمراجـــع

رسائل الماجستير

1- إلياس بوزيت، حرية تنقل الأشخاص في التشريع الجزائري بين الاطلاق و التقييد، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص القانون الدولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2016.

2- خالد بن سليمان الحيدر، حق الإنسان في حرية التنقل، دراسة تأصيلية مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

3- عبد الرزيق ديدوش، الحق في حرية التنقل أثناء الدعوى العمومية، مذكرة ماجستير، فرع القانون الجنائي و العلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، 2014.

مذكرات الماستر

1- العيد لغريب، النظام القانوني لإبعاد و طرد الأجانب في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

2- شوقي مسعودي، الحماية الجنائية لحرية التنقل في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر ل م د، تخصص قانون جنائي و علوم جنائية، كلية قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر،2020.

3- مسعودة خلباشي، سلطة الإدارة في تقييد حرية التنقل حال تنفيذ اجراءات الحجر الصحي، مذكرة ماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة غرداية، 2021.

ثالثا: المقالات

1- الطاهر الزخمي، حرية الانسان في ظل المتغيرات الدولية، دراسة على ضوء أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان، المجلة الدولية للقانون، دار جامعة حمد بن خلف للنشر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2016.

2- صالح بن عبد الرحمن المحيميد الحق و أنواعه،ج1،ط1،مجلة العدل، السعودية، العدد الأول،1999.

3- فاطمة بن سنوسي، حرية التنقل دراسة تحليلية للمادة 49 من دستور 2020، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر01، المجلد 35، العدد 02 ،2021.

4- محمد، خالد هلال شعبان مراد، حرية التنقل و قيودها في ضوء المواثيق الدولية، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، جامعة الشارقة، المجلد 17، العدد 6، 2017.

5- محمد ناهض عبد الرزاق العوادي، قاسم هيال رسن، تأصيل النظرية الحديثة في تعريف الحق بيت الفقيه الغربي دبان، مجلة معين، كلية الحقوق بجامعة الكوفة، العدد السادس،2020.
6- موفق طيب شريف، حرية التنقل و ضوابطها الشرعية و القانونية الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد13، العدد15، 2018.
7- نبيل صقر، قراءة نقدية في دستورية التشريعات المقيدة للحريات في النظامين الجزائري و الفرنسي ، مجلة النائب ، المجلس الشعبي الوطني ، 2003.
8- ياسر عطيوي الزبيدي، الحق في حرية التنقل دراسة دستورية مقارنة، بمجلة الفرات، كلية الحقوق، بغداد، العدد الرابع،2007.
9- يمينة قصير، مطبوعة محاضرات الجنسية و مركز الأجانب ، قانون الدولي الخاص ، السنة الثالثة ليسانس، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ،2020.

رابعا: النصوص القانونية

الاتفاقيات و المواثيق الدولية

1- ميثاق الأمم المتحدة 1945.
2- الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948
3- الميثاق العربي لحقوق الانسان 1949 .
4- العهد الدولي الخاص المتعلق بالحقوق المدنية و السياسية 1966.
5- الميثاق الافريقي لحقوق الانسان و الشعوب الافريقية 1986.

القوانين الوطنية

الدساتير:

1- الدستور الجزائري 1976، الصادر بالأمر رقم 79-76، المؤرخ في 22 نوفمبر1976.
2- الدستور الجزائري لسنة 1989،الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 18-89، المؤرخ في 23 فيفري 1989.
3- دستور الجزائري 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996.
4- التعديل الدستوري لعام 2016، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس 2016، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 14.

5- التعديل الدستوري لعام 2020، المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 82.

القوانين :

1- القانون رقم 05-09 المؤرخ في 25 ربيع الأول 1426 الموافق 04 ماي 2005 ، المتضمن قانون الاسرة الجزائري، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 43.
2- القانون 11-08 المؤرخ في 21 جمادى الثانية 1429 الموافق 25 جوان 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و تنقلهم فيها، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد36.
3- القانون 14-03 ، المتعلق بسندات و وثائق السفر، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1435 الموافق 24 فبراير 2014، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 16 .

الأوامر:

1- الأمر رقم 70-86،المتضمن قانون الجنسية الجزائرية، المؤرخ في 17 شوال 1390 الموافق 15 ديسمبر 1970 .
2- الأمر 75-58 المتضمن القانون المدني، المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975.

المراسيم الرئاسية

1- المرسوم الرئاسي رقم 96-438 ، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المؤرخ في 07 ديسمبر1996.

المراجع باللغة الفرنسية

1- Mourice Hauriou,précis de droit consotitutionnel, 3éme éd, paris,1929.

الفهــــــــــــــــــــــــرس

الفـــــــــهـــــــــــرس

الفـــــــــهـــــــــــرس:

مقدمة..... أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحق في حرية التنقل... 02
المبحث الأول: ماهية الحق في حرية التنقل.....03
المطلب الأول: مفهوم الحق في حرية التنقل.....03
الفرع الأول: تعريف الحرية.....03
الفرع الثاني: تعريف الحرية في التنقل.....06
المطلب الثاني: تصنيف الحرية في التنقل و خصائصها.....08
الفرع الأول: تصنيف حرية التنقل.....08
الفرع الثاني: خصائص حرية التنقل.....09
أولا: التنقل حق و حرية أساس..... 09
ثانيا: حرية التنقل محمية بموجب القانون..... ..10
المبحث الثاني: شروط و صور حرية التنقل 11
المطلب الأول: شروط حرية التنقل.....11
الفرع الأول: شرط المواطنة 11
أولا: الوضع القانوني 12
ثانيا: المشاركة في الحياة العامة..... 12
ثالثا: العضوية السياسية 12
رابعا: الرفاهية الاجتماعية 13
خامسا: سلوك تعليمي.....13
الفرع الثاني: شروط التمتع بالحقوق المدنية و السياسية..... 13
أولا: الحقوق السياسية..... 13
ثانيا: الحقوق المدنية 14
المطلب الثاني: صور حرية التنقل 15
الفرع الأول: حرية الحركة و اختيار مكان الإقامة... 15
الفرع الثاني: حرية مغادرة البلد و العودة إليه 16
أولا: حرية الخروج من الدولة 16
ثانيا: حرية العودة إليه.....16
الفرع الثالث: حرية التماس ملجأ من بلدان أخرى 17
الفصل الثاني: الاطار القانوني لحرية التنقل 22
المبحث الأول: الطبيعة القانونية لحرية التنقل 23
المطلب الأول: موقف الفقه الدستوري و القضاء من حرية التنقل 23
الفرع الأول: موقف الفقه الدستوري 23
الفرع الثاني: موقف القضاء 24
المطلب الثاني: السلطة المخول لها تنظيم حرية التنقل 25

الفـــــــــهـــــــــــرس

المبحث الثاني: ضمانات التنقل في التشريع الجزائري 27
المطلب الأول: تنظيم المشرع الجزائري لتنقل الوطنيين 27
الفرع الأول : تنقل الوطنيين في التشريع الأساسي 27
الفرع الثاني: تنقل الوطنيين في التشريع الفرعي 29
أولا: شروط و إعداد تسليم وثائق السفر 30
1: شروط الحصول على سندات ووثائق السفر 30
2: حالات رفض اصدار سندات السفر.....31
3: تنقل الولد القاصر إلى الخارج 31
أ: شروط حصول الولد القاصر على جواز السفر 31
ب: شروط مغادرة الولد القاصر التراب الوطني 32
ت: خروج الطفل القاصر مصحوبا بأحد والديه 32
ث: خروج الطفل القاصر بمفرده أو مصحوبا بشخص آخر بالغ 33
ج: خروج الولد القاصر المكفول من التراب الوطني 33
ثانيا: تنظيم حركة الأشخاص الوطنيين 34
الفرع الثالث: قيود حرية التنقل 35
أولا: القيود القانونية لممارسة حرية التنقل 35
1: القيود الدستورية التنظيمية 35
2: القيود الواردة في القانون الاداري 35
3: القيود الواردة لممارسة حرية التنقل 35
ثانيا: القيود الشرعية لممارسة حرية التنقل 35
المطلب الثاني: تنظيم المشرع لتنقل الأجانب 36
الفرع الأول: الضمانات الدستورية لتنقل الأجانب 36
الفرع الثاني: شروط دخول الأجانب 38
الفرع الثالث: إقامة الأجانب 39
الفرع الرابع: خروج الأجانب 40
أولا: الخروج الإرادي 41
ثانيا: اللاإرادي 41
1: الإبعاد 41
2: الطرد 41
3: التسليم 41
خاتمة 45